

ملحق الجريدة الرسمية

مجلس النواب

محضر الجلسة العشرين (اليوم الثاني)
من الدورة العادية الثانية لمجلس الأمة الثاني عشر المنعقدة يوم الاحد
الواقع في ٢٨ / شعبان / ١٤١٥ هجرية الموافق ١٩٩٥/١/٢٩ ميلادية .

(العدد ٢٠) (المجلد ٣٢)

- جدول الاعمال -

محضر الجلسة

في تمام الساعة (العاشرة) من صباح يوم (الاحد) الموافق ١٩٩٥/١/٢٩ ميلادي ، عقد مجلس (النواب) جلسته (العشرون / اليوم الثاني) من الدورة (العادية الثانية) برئاسة (**المهندس سعد هايل السرور**) وحضور أمين عام مجلس الأمة السيد (**حكم خير**) .

وتغيب باجازة من الاعضاء السادة : لا احد .

وتغيب بمعذرة من الاعضاء السادة : لا احد .

وتغيب عن الجلسة الاعضاء السادة :
الدكتور فرح الربضي ، ابراهيم شحدة زيادة .

وحضر من الحكومة :

١ – **سيادة الشريف زيد بن شاكر :** رئيس الوزراء ووزير الدفاع .

٢ – **معالي السيد عبدالرؤوف الروابده :** نائب رئيس الوزراء ووزير التربية والتعليم.

٣ – **معالي الدكتور خالد الكركي :** نائب رئيس الوزراء ووزير الاعلام .

٤ – **معالي الدكتور عوض خليفات :** وزير الشباب .

٥ – **معالي السيد ابراهيم عز الدين :** وزير الدولة لشؤون رئاسة الوزراء .

٦ – **معالي السيد باسل جردانه :** وزير المالية.

٧ – **معالي السيد عبد الكريم الكباريتي :** وزير الخارجية .

٨ – **معالي السيد جمال الصرايرة :** وزير البريد والاتصالات .

٩ – **معالي المهندس سمير قعوار :** وزير النقل.

١٠– **معالي السيد جمال الخريشا :** وزير الدولة .

١١– **معالي المهندس علي ابو الراغب :** وزير الصناعة والتجارة .

١٢– **معالي الدكتور صالح ارشيدات :** وزير المياه والري .

١٣– **معالي الدكتور عارف البطاينة :** وزير الصحة .

١٤– **معالي السيد سلامه حماد :** وزير الداخلية .

١٥– **معالي الدكتور عبدالرزاق النسور :** وزير الاشغال العامة والاسكان .

١٦– **معالي السيد عادل القضاه :** وزير التموين .

١٧– **معالي المهندس منصور بن طريف :** وزير الزراعة .

١٨– **معالي الدكتور راتب السعود :** وزير التعليم العالي .

١٩– **معالي السيد هشام التل :** وزير العدل .

٢٠– **معالي الدكتور عبدالمجيد العزام :** وزير الدولة للشؤون البرلمانية .

٢١– **معالي الدكتور نادر ابو الشعر :** وزير العمل .

٢٢– **معالي السيد نادر الظهيرات :** وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة .

٢٣– **معالي المهندس سمير الحباشنة :** وزير الثقافة .

٢٤– **معالي الدكتور محمد ابو عليم :** وزير الدولة .

٢٥– **معالي السيد طه الهباهبه :** وزير الدولة.

٢٦– **معالي الدكتور محي الدين توق :** وزير التنمية الادارية .

٢٧– **معالي السيد عبدالاله الخطيب :** وزير السياحة والآثار .

٢٨– **معالي السيدة سلوى المصري :** وزير التنمية الاجتماعية .

• وحضر من الامانة العامة :

١ – السيد نذير عطيات .

٢ – السيد علي الحسبان .

٣ – السيد محمد الرديني .

٤ – السيد غسان النجداوي .

١ – افتتاح الجلسة

معالي رئيس المجلس :



بسم الله الرحمن الرحيم .

النصاب قانوني اعلن بدء الجلسة .

المتحدث الأول الزميل فواز الزعبي غير موجود .

الاستاذ عبد موسى النهار .

السيد عبد موسى النهار :

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي الرئيس ،

السادة الزملاء الاكارم

بعد ان سمعنا وامعنا النظر في خطاب الحكومة الذي تقدمت به لنيل الثقة على اساسه، فانني اجد انه من الموضوعية ان نناقش البيان من خلال نصوصه التي بين ايدينا . لذلك سأتعرض لبعض المواضيع الهامة التي وردت فيه :–

١ – ورد في البيان ان الحكومة ستواصل استكمال بناء دولة المؤسسات والنهج الديمقراطية ، فأرجو أن تعلمنا الحكومة عن الآلية التي ستتخذها لتحقيق ذلك . فهل لديها نهج وخطط واضحة لتطوير دوائر الدولة ومؤسساتها لتبنى على شكل مؤسسي حسب انظمة وصلاحيات محددة ؟

٢ – في مجال التربية والتعليم :–

ورد في بيان الحكومة انها ستعطى الاولوية لتطوير البنى التحتية للنظام التربوي والتركيز على الجوانب النوعية للمدخلات

العلمية التربوية بما يحقق لابنائنا الطلبة تربية متوازنة تراعي حاجاتهم العقلية والجسدية والروحية والاجتماعية والمهنية . فكيف للحكومة ان تراعي هذه الحاجات في مدارس الارياف التي تنقصها ابسط المقومات التعليمية، فساحاتها ترابية ومبانيها مستأجرة ومرافقها غير صحية . فكيف للحكومة أن تحقق تربية متوازنة تراعي حاجاتهم العقلية والجسدية ... الخ وما هي الآلية لذلك ؟

اما التعليم المهني فان التشجيع لدخول هذا النوع من التعليم كان خطوة جيدة وقد كانت استجابة القطاع الطلابي تدعو للتفاؤل الا أن ما يصطدم به الطالب بعد اختياره لهذا الفرع من التعليم هو الامكانات المتواضعة التي خصته بها وزارة التربية والتعليم فلا يكاد العام الدراسي ان يبدأ حتى يكتشف الطالب ان عدد المقاعد محدود وأن مصيره الدراسي متعلق بتوفر مقعد له غير موجود فلعل هذا القطاع التعليمي بحاجة للدراسة والدعم وتوفير الامكانات والتقنيات التعليمية اللازمة لتخرج الى سوق العمل مهنيين مهرة لا انصاف مهنيين ......

ورد في البيان « تقرير اللامركزية في الادارة التربوية بحيث تكون المدرسة الوحدة الادارية الرئيسية » فأي مستوأ من المدارس تستحق هذه الاستقلالية وماذا يعني ذلك ؟

٣ - التعليم العالي :-

أ - يقول البيان « باعادة النظر في سياسة القبول او مؤاءمة مخرجات التعليم العالي مع حاجات سوق العمل » . وأتساءل هنا : ما مدى معرفة الجهات التعليمية بسوق العمل وحاجاته على مدى فوج واحد مثلا من السنة الجامعية الاولى وحتى سنة التخرج ؟ فاذا لم يكن لديها معرفة بناء على خطة للدولة فكيف ستقرر سياسة القبول والاعداد المقبولة في كل تخصص جامعي . ففي مجال التعليم الشرعي مثلا من المعلوم ان الفتيات خريجات كليات الشريعة في الجامعات الاردنية محكوم عليهن بالبطالة وعدم العمل ، فهل يعود ذلك لمناهج تلك الكليات والجامعات التي لا تؤهلهن الا باتجاه واحد . أم ان اعادة النظر في سياسات القبول لهذه الكليات سيحل المشكلة ؟

وايضاً ورد في البيان « وضع الاسس اللازمة لمعالجة تمويل الجامعات التي تتلقى دعما ماليا من موازنة الدولة » فهل هذا يعني زيادة رسوم الجامعات بما يثقل كاهل ذوي الطلبة أم كيف سيتحقق ذلك ؟

معالي الرئيس الزملاء الاكارم

في مجال الثقافة والشباب :-

يقول الخطاب « تعميق المجال الثقافي وسوف تستخدم الامكانات المتاحة لدعم الاتحادات والروابط والمنتديات وفتح ادارات ثقافية في مراكز المحافظات الجديدة وكذلك مدننا المختلفة وفروع للمكتبات وقاعات دعم الاندية والاتحادات الرياضية ... الخ من

التمنيات غير المدعومة ماليا . فالسؤال هو هل هذا الدعم مترجم في موازنتي وزارتي الثقافة والشباب .

في مجال الاعلام :-

يقول البيان « ان دور الاعلام هو ان يكون اعلام دولة يعبر عن هذا الوطن كله ...» فعلا انه كلام جميل عام لطالما سمعناه الا ان الشكوى تزداد مرارة سنة بعد اخرى والتساؤل يزداد عن دور الاعلام في النوعية وترسيخ مفهوم الديمقراطية والحرية الواعية والتوجيه الوطني .

الصحافـــة :-

يقول البيان : ان الحكومة حريصة على ضمان حرياتها التي يكفلها الدستور وستقوم الحكومة بمراجعة التشريعات ذات الصلة بالعمل الصحفي وكل ما ارجوه ان تكون المراجعة ايجابية لمزيد من الحرية الصحفية وانني على يقين ان خير رقيب على مصداقية الصحافة هو الشعب والقراء ومع مرور الايام سيميز بين الصحافة الجادة وغيرها . فالقيود القانونية لا تعالج جدية الصحافة كما يفعل مدى تجاوب القراء فانهم خير من يحكم على الصدق والنزاهة ورفع مستوى الخطاب المشار اليه في البيان ؛ وبخلاف ذلك سنعود الى عهد الاشاعات الخفية والفاكسات والمطبوعات السرية .

معالي الرئيس

السادة الاعضاء الاكارم

النشاط الاقتصادي :-

يقول البيان : « تحريك النشاط الاقتصادي وتوفير المزيد من فرص العمل وستقوم الحكومة بتسريع الانفاق الرأسمالي خاصة في مشاريع سريعة التنفيذ » وتضرب مثلا الطرق القروية والزراعية والابنية والمدارس الحكومية والمراكز الصحية والمستشفيات ... الخ وفي هذه المناسبة أود أن ابين بان هذه المشاريع المذكورة تعتمد في بنائها على المكنكه والآليات التي لا تحتاج الى ايد عاملة كثيرة تتناسب وحجم ما يصرف عليها من اموال. غير ان الطرق القروية والزراعية وصيانة الطرق اتخذت ذريعة لصرف مخصصاتها على التوظيف غير الفاعل وغير المنتج فمثلا تبلغ نسبة ما يصرف للعمالة على الطرق القروية الزراعية والصيانة حوالي ٧٠٪ من مخصصات هذه الطرق الضرورية في محافظة العاصمة . أي ان هنالك هدراً واضحاً لمخصصات هذه المشاريع فالواجب يقتضي ان نجد مجالات اخرى للتشغيل وتخفيف البطالة . كما صرحت الحكومة بانها ستسعى لتأمين التمويل اللازم لتنفيذ مشاريع الباب الثاني من الموازنة العامة والبالغة مخصصاتها (٣٩٠) مليون دينار اي ان ذلك يعني استدانة جديدة تضاف للديون القديمة ، وما دام الامر كذلك فان من الواجب على الحكومة ان تقتصر على تنفيذ المشاريع ذات الضرورة القصوى لا أن تصرف على الاحزمة الدائرية بأربعة مسارب لبعض المدن دون ان يكون لذلك مردوداً مباشرا يساعد على سداد الدين او زيادة الناتج المحلي

للدولـــة .

القطاع السياحي :-

انني احذر من التمادي في التفاؤل بالمشاريع السياحية الضخمة التي تستنزف السيولة المالية والمال الكثير سواء أكان ذلك من القطاع العام او القطاع الخاص دون وضوح في الرؤية لا سيما ان ذلك يتعلق بشكل أو بآخر بمشاريع معاهدة السلام .

معالي الرئيس .. السادة الاكارم

معاهدة السلام :-

عندما وافقنا على معاهدة السلام كانت امامنا صورة تدعو الى التفاؤل من حيث اعادة حقوقنا في المياه وأرضنا المحتلة وكانت الصورة بحاجة الى تفاصيل تتعلق بطرفي المعاهدة وكانت ايضا ترافقها صورة اخرى من أن الولايات المتحدة والدول الاوروبية والدول الغنية الاخرى ستقوم باغلاق المنح والقروض السهلة وشطب الديون واقامة المشاريع ، غير اننا الآن نجد هذه الامور غير ذلك تماما وأن تلك الدول اذا أعطت أو اقرضت فانها تعطي وتقرض بالقطارة وبتمويل لا يحرك عجلة الاقتصاد وينعكس ذلك على الحياة اليومية للشعب ، زد على ذلك انه حتى المشاريع التي هي من مستلزمات المعاهدة ترانا ندخل في متاهات المفاوضات مع اسرائيل وليس أدل على ذلك من المفاوضات حول الممر الجوي فوق اسرائيل لطيراننا المدني وكذلك فان مفاوضينا لا يزال ينتظر جوابا من اسرائيل حول مواقع الصناديق الاسمنتية على نهر الاردن وكذلك لا زالت الدراسات تجري للخطوط الناقلة للمياه من بحيرة طبريا والتي ستخضع كذلك لموافقة اسرائيل ، ومع ذلك ترانا نفاوض على مد خط سكة حديد بين حيفا ومدينة اربد ومعنى ذلك ان يكون ميناء حيفا هو ميناء نقل البضائع الينا والى المشرق ، فانني أسأل الحكومة ما تأثير ذلك على ميناء العقبة الذي جعلناه ميناء نقل صرفنا عليه ما صرفنا . أي أن ميناء العقبة سيصبح لا هو ميناء بضائع بالمعنى الصحيح ولا هو شاطىء سياحي بدليل أن رئيس الوزراء الاسرائيلي قد صرح بانه ينوي تطوير الشاطىء الغربي لخليج العقبة من شرم الشيخ وحتى ايلات لتصبح ايلات المركز السياحي ونحن بدورنا نقدم لهم الميناء الجوي اي مطار العقبة وبذلك نكون قد افرغنا العقبة من مضمونها السياحي والنقل .

ولا اريد ان اتعرض لقناة البحر الميت - البحر الاحمر فقد سبق وأن تعرضت لها في خطاب سابق . والمطلوب من الحكومة ان تعي هذه الحقائق وان توقف هذا التداعي في المفاوضات وأن تجعل مرجعية للمفاوض الاردني فحتى الآن ليس واضحا لدينا اي مرجعية للمفاوض الاردني : أهو الوزير المختص أم رئاسة الحكومة أو أي جهة اخرى ؟ لا ندري ...

في مجال النقل :

يقول البيان اننا سنرتبط بشبكة من السكك الحديدية مع الدول المجاورة وفي مناطق النشاطات الاقتصادية والكثافة السكانية .... الخ فهل هذه المشاريع مدروس جدواها من

الناحية الاقتصادية لانه من المعروف فنيا ان كثيرا من الدول تخلت عن كثير من السكك الحديدية عندها وأبقت فقط على السكك المتطورة جدا ذات السرعات العالية . فعلى الحكومة ان تكون واعية لدراسة الجدوى ولا نساق وراء الاستشارات الاجنبية التي تروج لبضائعها من السكك الحديدية ومستلزماتها . وقد ذكرت الحكومة في بيانها عن معالجة الطريق الخلفي لمدينة العقبة بحيث يجعل السير عليه آمنا وميسورا ، فانني اسأل وأتساءل من المسؤول عن هذا الخطأ الفني الفاحش الذي كلف الملايين من خزينة الدولة وأطلب من الحكومة التحقق من ذلك .

واما بخصوص التشكيل الوزاري الاخير فان لي رأي اتفق مع ما جاء في كلمة الزميل النائب مفلح اللوزي وأزيد على ذلك اذ اتساءل هل يتمشى ذلك مع منطوق المادة ٤١ من الدستور ؟ والتي تنص « يؤلف مجلس الوزراء من رئيس الوزراء رئيسا ومن عدد من الوزراء حسب الحاجة والمصلحة العامة » اي ان هل حجم هذه الوزارة يتمشى مع هذا النص الدستوري ؟

اما بالنسبة لمطالب دائرتي الانتخابية فقد ذكرتها في خطاب الموازنة العامة غير انني اطلب من السادة الوزراء القيام بجولات ميدانية ليطلعوا على احوال الناس عن كثب ليساعد ذلك على وضع الحلول الناجعة لها في مختلف المجالات .

أما عن بقية ما جاء في البيان الوزاري فانني أثمن عاليا توجهات الحكومة على المستويات المختلفة لا سيما التكامل الاقتصادي العربي وتنقية الاجواء العربية وايجاد المناخ الافضل لاعادة تلك العلاقات الى سابق عهدها ، وكذلك أثمن عاليا خطوات الحكومة بتعزيز العلاقات المميزة التي تربط ابناء الشعبين الشقيقين الاردني والفلسطيني والتي كانت بواكيرها الاتفاقات الاخيرة التي ابرمت ما بين حكومة المملكة الاردنية الهاشمية والسلطة الفلسطينية مما يحذونا الامل بأن يكون مستقبلنا واحدا على مختلف الصعد .

والله نسأل ان يحفظ الاردن مزدهراً عزيزاً بشعبه وأمته تسوده العدالة والاستقرار في ظل راعي المسيرة الملك الحسين المعظم وولي عهده الامين .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

معالي رئيس المجلس : وعليكم السلام / المتحدث الاستاذ فواز الزعبي والمتحدث الذي يليه الاستاذ محمد الحنيطي .

السيد فواز الزعبي :

بسم الله الرحمن الرحيم

وبه نستعيـــن

معالي الرئيس - الزملاء النواب الاكارم

اسمحوا لي أيها الزملاء الأكارم أن أسجل لسيادة الشريف كل الاحترام والتقدير لاحترامه مجلس النواب واختياره حكومة برلمانية تضم في فريقها سبعة عشر زميلاً نحترم غالبيتهم ونقدر .

واسمحوا لي ايها الزملاء ان اؤكد على عظم المهام الموكولة على هذه الحكومة والتي حرص الحسين ان يقودها سيادة الشريف زيد بن شاكر لتخطي اعتاب مرحلة جديدة تحتاج الى رافعة التغيير والاصلاح الشامل .

والتي تتطلب منا نحن نواب الأمة أن نساهم بدورنا ومن خلال ما أوتينا من صلاحيات دستورية في تحقيق اهداف التكليف وما تم طرحه في البيان الوزاري وتصويب مسيرته دائماً والتأكيد على تحقيق كل المنافع التي تعود في محصلتها على الوطن والمواطن . اللذان هم عظم همنا ... وغاية جهدنا ومقصد آمالنا .

ومن هنا فأن البيان الوزاري والذي جاء متفقاً مع كتاب ، التكليف السامي بحاجة الى طاقم وزاري ، متجانس ومنسجم وحريص على مصلحة بناء هذا الوطن ، وبعيداً كل البعد عن الشللية والمحسوبية وحب الذات والتعالي ....

ولا بد للحكومة الجديدة ان تشرع ابوابها امام المواطنين وهمومهم ، لكي يسمع المسؤول معاناة المواطن من البادية ، والريف ، والمدينة .

فكفى بمواطننا معاناته من الأبواب المغلقة والأذان الصماء ، فالمواطن هو الغاية الذي وجدنا جميعاً هنا من اجلها وغيرنا الكثير لخدمته وتمكينه من بناء هذا الوطن الأجل .

معالي الرئيس – الزملاء النواب

إن الحكومة ملزمة ، وبناء على مطلب شعبي عارم وملح ، باعادة النظر في القوانين ، والتشريعات المعمول بها ، واعادة صياغتها بالشكل الذي ينسجم مع التطلعات الاردنية المستقبلية مع اعادة النظر والتركيز على المناهج والسياسات التعليمية العالية والمتوسطة ، والأولى وخلق المفاهيم التي تحث على العمل والانتماء ، وخلق القيم التي تركز على العمل الميداني والمهني من خلال استراتيجية تعليمية تأخذ بعين الاعتبار الاحتياجات الحالية والمستقبلية .

كذلك لا بد من اعادة النظر بالسياسة الاعلامية ، والانتقال من الاعلام المستورد الى الاعلام المصدر من الاعلام الذي لا يعكس هموم وتطلعات المواطن ومعاناته ، وتفعيل دوره ومشاركته الى اعلام يرسخ قيم الانتماء ، وبناء هذا الوطن والذي يعكس استعدادنا لدخول مرحلة جديدة تتطلب الأوفياء المخلصين القادرين .

معالي الرئيس – الزملاء النواب

لا شك ان قطاع الشباب هو اهم القطاعات التي لا بد من التركيز عليها باعتبارها ركيزة الأمة حاضراً ومستقبلاً ، وبالتالي فأن وضع السياسة العامة لبناء الشباب الاردني وحقنه بمبادىء الانتماء الوطني ، والوفاء ، لرسالة الاردن الحاضرة والمستقبلية ، وتمكينه من المشروع الاردني النهضوي ، ضرورة ملحة لا بد من إعادة صياغتها .

معالي الرئيس – الزملاء النواب الاكارم

إن المطلوب من الحكومة تكريس الديمقراطية في الاردن ، وأن يتبع نهجاً وسلوكاً، وتشجيع الحوار السياسي ، بين كافة الفعاليات السياسية ، وضمن اطار الميثاق الوطني ، خدمة وبناء لهذا الوطن ، وإيلاء وحدة الصف الوطني ، وسلامة الجبهة الداخلية قدراً عالياً من الوعي واليقظة والتسامح .

ونتهيء بالسرعة الممكنة لتحمل مسؤولياتنا الجديدة في مواجهة الواقع الجديد، والعمل بشكل منظم للتكيف بصورة ايجابية مع متطلبات المرحلة واستحقاقاتها ، والاستفادة من المعطيات الوطنية ، والاقليمية ، والدولية ، الى اقصى ما نستطيع .

بحيث تكون المؤسسة الديمقراطية مدرسة للأجيال ، تترسخ يوماً بعد يوم ، وتصبح ممارسة حقيقية في القول ، والفعل ، والعمل ، ويصبح لدى المواطن إستعداد كبير لممارستها .

الا ان هذا لأمر يحتاج الى منهاج ديمقراطي سليم ، وسيطرة روح القانون ، وعدم التطاول عليه ، وفي جميع مناحي الحياة ، وهذا يتطلب ايضاً زيادة الاهتمام بالسلطة القضائية ، والقائمين بمهنة القضاء ، باعتبارهم الضمانة الوحيدة للاستقرار ، وحماية ارواح وحقوق الناس ، وعدم التدخل في السلطة القضائية ، وتعزيز استقلاليتها .

معالي الرئيس – الزملاء النواب

إن البعثات الدبلوماسية حيثما وجدت هي المرآة التي تعكس الصورة الحضارية الحقيقية للوطن وتفعيل دوره خارجياً ولكن مما يؤسف له ان بعض الهيئات الدبلوماسية لا تمثل الوطن بل تمثل به ، لقد آن الآوان ان ينظر الى هذا الأمر بالجدية اللازمة ولا بد أن تختار الهيئات الدبلوماسية من ذوي الضمائر الحية والأيدي النظيفة والقلوب المنتمية لا أن تبقى حكراً على عائلات بعينها يتوارثها الأبناء عن الآباء .

وهنا أسأل معالي وزير الخارجية الزميل الأكرم ان يدلني ولو على موظف واحد من ابناء لواء الرمثا في وزارته العتيدة .

معالي الرئيس – الزملاء النواب

إن الشكوى مرة ، وقاتلة ، وبحاجة لمن يضع الأمور في نصابها ، ويقوم الإعوجاج الذي حل في بعض اجهزة الدولة ، وهذه مقدمة لبناء دولة حديثة ديمقراطية قائمة على منهاج المؤسسية ، لا مزاجية الوزير او غايته .

فالمسؤول المهمل المتهاون ، المتجاوز ، يجب ان يعاقب ، ويحاسب ، حتى يكون عبرة لغيره ، ونحن في مجلس النواب لدينا الصلاحيات الدستورية للتعامل مع ذلك ، ومسائلة الوزير المعني ، حتى وحجب الثقة عنه.

فبناء الأوطان ليس سهلاً ، وأن بناء المؤسسات ليس عملاً هيناً ، وبحاجة الى رجال يحملون في صدورهم الاخلاص ، والأمانة ، والاستقامة ، والولاء ، بعيدين عن المنافع الآنية، واقتناصها ... حتى لا تكون هذه المنافع حجاباً كثيفاً مانعاً عن البحث في مشاكل المواطن ، وعلاجها .

إن المواطن الاردني الذي ينظر باستمرار

الى نواب الأمة لتحقيق مطالبه ، وإيصال أرائه ، وأفكاره ، وبالتالي مشاركته في صنع حاضره ، ومستقبله ، يتطلع اليوم الى حكومة الشريف بنظرة أمل خاصة ، وأن جلالة الملك المعظم قد عهد لسيادة الشريف بتشكيل الحكومة ، في وقت وصلت به الأمور الى حد اصبح فيه المواطن يتطلع الى منقذ .

بحيث تصبح حكومة الشريف حكومة إنقاذ ، وهذا بالطبع هم آخر يقع على كاهل حكومة الشريف ، خاصة وأن حجم التحديات، وفجاعة المتغيرات وسرعتها ، تتطلب من الحكومة العمل الدؤوب ، المخلص الشريف ، والمنتمي ، الصادق .

ليس فقط لجعل مجلس النواب يقول نعم لهذه الحكومة ، بل من اجل راحة الضمير، وإرضاء أمة عانت ، وما زالت تعاني .... تأن وما زالت تكضم أناتها ، في قلوبها صبراً ، وتحملاً ، وأملاً ، في أن الخير يكمن في اعماق هذا البلد الطيب وقيادته .

وهذا يحتاج من اصحاب المعالي ، العمل بالمنهجية ، المؤسسية ، والابتعاد عن استغلال المناصب ، من اجل خدمة طائفة من القوم ، هم شركاء في الفكر او الحزب ، او الشلة فهذا الوطن هو وطن الجميع ، وطن الشرفاء ، الأوفياء ، الذي لا يقبل إلا الشرفاء .

فكفى بهذا الوطن ما تم من تجاوز ، وما أشيع من فساد ، ولنغلق كتاب الألم ، أو نمحو هذا الألم المتشبث ، ولننطلق الى البناء ، وفق ما قدر الله لنا من مقدرات ، وما منحنا به من عزيمة ، وتصميم ، وارادة ، وما أكرمنا به من قيادة هاشمية هي إمتداد لأرث عربي إسلامي ، من رسول حمل الهداية للبشرية جميعاً ، ولنكمل مسيرة الاردن المشرقة ، والانجازات الخالدة .

معالي الرئيس – الزملاء النواب

إنني أؤمن أن العمل النيابي الديمقراطي ، الصحيح ، يجب ان ينطلق من الجماهير والقواعد الشعبية ، لمشاركتها في صنع القرار ، ورسم حاضرها ومستقبلها .

بحيث ينطلق النائب وفي اي قرار يتخذه ، او مطلب يوجهه للحكومة ، من قاعدة شعبية ، وثقت بنائبها ، وأوصلته لقبة البرلمان ، من اجل تمثيلها ونقل معاناتها وتوجهاتها .

وبالتالي فأن أي مطلب يطلبه النائب لدائرته الانتخابية ، لم يأتي من قبيل الاستعراض ولا من باب الذكر فقط ، بل رسائل موجهة في حقوق المواطنين ، واحتياجاتهم ، وتصوراتهم ، للخدمة العامة .

ومن هنا فأن ابناء دائرتي الانتخابية ، قد حملوني رسالة هي امانة لا بد من طرحها ، والتأكيد على تحقيقها ، هذه الرسالة والأمانة جاءت بعد اجتماع لشيوخ وعشائر وممثلي القطاعات المختلفة في لواء الرمثا ، هذه الأمانة هي وفاء واخلاص من ابناء اللواء الى سيد البلاد « جلالة الملك المعظم وسمو ولي عهده الأمين » ولرئيس الحكومة الشريف زيد بن شاكر .

وبناءاً على هذا الكلام انني سامنح الثقة لهذه الحكومة .

هذه الأمانة التي جاءت تعبر عن تطلع الشيب والشباب ، الأطفال والنساء ، الى لواء الرمثا ، هذا اللواء الأشم الذي يعيش للوطن ، ومن أجله ، يبذل ابناءه الغالي والنفيس ، ولا يبخلون بأرواحهم في سبيل رفعة وازدهار هذا الوطن ، حاملين معهم رسالة الاردن ورسالة الثورة العربية الكبرى ، كمنارة يهتدون بها ويسعون لترسيخها .

هذا اللواء الذي يؤمن بالحسين كقائد أبي وملك ملهم ، وحفيد من أحفاد المصطفى صلى الله عليه وسلم .

هذا اللواء الذي ينظر الى الحكومة ، وعلى رأسها سيادة الشريف ، انصاف هذا اللواء ، وإدخاله دائرة الاهتمام .

لقد حملني ابناء لواء الرمثا يا سيادة الشريف ، .. مطلبهم القديم ، الجديد ، مطلبهم الذي يشعرهم أنهم ليسوا في دائرة النسيان إن تحقق .

خاصة وإن هذا المطلب قد توج بتوقيع « ٦٢ نائباً » من نواب الأمة الأكارم ، في الوقت الذي ينطبق على هذا اللواء كل الشروط اللازمة والتي بينت الاحصائيات الاخيرة ان ترتيب الرمثا من حيث التعداد السكاني جاء بالمرتبة التاسعة في المملكة وبالتالي فهو اكثر من ثلاثة محافظات اخرى ، والأمل يحدونا ان يكون الترفيع في عهد حكومتكم .

معالي الرئيس – الزملاء النواب

رغم ان إحدى الحكومات السابقة قد سلخت من جسد لواء الرمثا عشرة قرى ، وضمت الى محافظة اخرى .

طالعتنا حكومة رشيدة بسلخ مركز حدود الرمثا ، ووضعه في جابر ، دون النظر الجاد للآثار السلبية الكبيرة التي ستحل بأبناء اللواء ، وبألاف العائلات التي ستحرم من موارد رزقها ، ودون ان تقدم الحكومة بوضع حل بديل ، الكائن بضم جابر الى الرمثا ، أو اعتبار المركز الحالي مركزاً لتخليص عام ، محلي ، أسوة بجمرك عمان ، أو إقامة منطقة حرة ، وهذه باعتقادي خيارات معقولة اذا اريد معالجة المشكلة .

معالي الرئيس – الزملاء النواب

لا بد من التفكير الجاد والسريع في إعادة رفع مستوى الخدمات الصحية في لواء الرمثا ، وزيادة عدد المراكز الصحية ، وتطوير مستشفى الرمثا ، ليغطي احتياجات اللواء ، وإدخال الخدمة الفندقية ، ونطالب ببناء جناح توليد واطفال مستقل ، وهناك مخططات ودراسة كاملة موجودة لدى وزارة الصحة .

كما يحتاج لواء الرمثا الى مبنى لمحكمة بداية ، والى مركز معاقين .

بالاضافة الى إنارة جسر ومدخل الرمثا ، والطرق الرئيسية .

توسيع شبكة الهواتف ، وبناء مديرية للاتصالات السلكية واللاسلكية .

تحويل مكتب اشغال الرمثا الى مديرية .

فتح مكتب اعلام في الرمثا .

اتوجه بالشكر الى معالي وزير الاشغال الذي فتح المكتب في الرمثا وقدم خدمة لهذا اللواء واتمنى عليه باعطائنا بالسرعة الممكنة . ان يصبح مديرية لاشغال الرمثا .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

معالي رئيس المجلس : وعليكم السلام ، المتحدث الزميل محمد الحنيطي والمتحدث الذي يليه الزميل بسام حدادين .

السيد محمد الحنيطي :

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على سيدنا وعلى اله واصحابه اجمعين .

انني التزم بكلمة جبهة العمل الوطني المستقلة التي سيلقيها النائب السيد عبد الهادي المجالي ، وهذه الكلمة باسمي شخصياً دائرتي الانتخابية .

معالي الرئيس – حضرات النواب المحترمين

ان البيان الوزاري لأية حكومة هو ترجمة لرؤيا سياسية يتضمنها كتاب التكليف السامي لتلك الحكومة ، ترجمة تأتي على شكل برامج وسياسات محددة قابلة للتنفيذ من خلال الية واضحة تعتمد في الدرجة الاولى علي العنصر البشري القادر والكفؤ والمؤهل ، وبدون هذا العنصر تبقى البيانات الوزارية احلاما بعيدة عن الواقع وطموحات لا ترقى الى التنفيذ ، وكلاما انشائيا جميلا لا يسمن ولا يغني من جوع .

معالي الرئيس

لقد استمعت الى بيان الحكومة ثم قرأته وامعنت النظر فيه علي اجد فيه خطة شاملة متكاملة للمستقبل تنم عن ادراك عميق للمتغيرات الهائلة التي يشهدها العالم وتشهدها منطقتنا العربية في اواخر القرن العشرين ، في وقت اصبح التغيير فيه مطلبا من اجل حماية مستقبل الاجيال ، ولكني مع الاسف ومع كل الاحترام لشخص سيادة رئيس الوزراء لم اعثر على ضالتي ، ولم اجد الا كلاما معادا ومكررا نجده في كل البيانات الوزارية للحكومات السابقة ، ولهذا اجد لزاما علي في هذا المجال ابراز النقاط التالية :

اولا : ان العدل اساس الملك ، هذه قاعدة لا يختلف عليها اثنان ، والعدل لا يتحقق الا من خلال المساواة بين الناس ، فكلهم مواطنون اخوة لا فرق بينهم الا في الانجاز والاخلاص للوطن . ولكن هل جاء تشكيل الحكومة محققا لمبدأ العدل ؟ ان تشكيل الحكومة قد جاء خلافا لذلك ، فلم يأخذ بعين الاعتبار كل محافظات المملكة حيث استثني عدد منها هكذا دون سبب ، كما انه قد اعتمد في الاصل على مجموعة من الاشخاص كانت تعرف سلفا وحتى قبل بدء الاتصالات لتشكيل الحكومة انهم اتون ، بل وصل الامر ببعضهم الى حد التباهي والتفاخر بانه له الحق في المنصب الوزاري ولا حق لغيره .

معالي الرئيس ، الاخوة الزملاء .

انني اقدر سيادة رئيس الوزراء كل التقدير ، ولكن لا يجوز ان تكون هنالك مجموعة او شلة تدعي ان سيادته لها وحدها دون غيرها ، فالهاشميون كانوا على مدى التاريخ فوق كل الخلافات ، للناس كافة . وحتى حين تشيع من تشيع لال البيت بقي الهاشميون للجميع ولم يفضلوا حتى من تشيع لهم على غيرهم من عباد الله .

انني وغيري من ابناء هذه المملكة التي نفخر جميعا انها اردنية هاشمية قد اصبنا بالذهول عندما عرفنا عرف اليقين ان ما كانت تدعيه تلك المجموعة كان صحيحا اذ اتى كل افرادها وزراء تماما كما كانوا يقولون ، فهل هذا هو العدل ؟ وهل هذا هو التغيير اللازم لبناء الدولة العصرية الحديثة ؟

ان بلدنا بفضل الله وفضل قيادته الهاشمية يضم نسبة من اكبر نسب المتعلمين في العالم وفيه من الكفاءات والرجال الذين شهد لهم الاعداء قبل الاصدقاء ، افلا يستحق الاردن في اواخر القرن العشرين حكومة تليق بمستوى ابنائه وسمعتهم وقدراتهم ؟

ثانيا : لقد دخل الاردن مرحلة جديدة بعد توقيع اتفاقية السلام وهي بلا شك مرحلة بناء الدولة العصرية ، وقد سمعنا الكثير عن بناء الاردن كأنموذج يحتذى بين الدول العربية ، ولكني لم اجد في بيان الحكومة خطة لبناء هذا الانموذج وبناء الدولة العصرية في الاردن .

ثالثا : ان البطالة والفقر وصلا حدا من الخطورة يهددان امن الوطن وتركيبة الاسرة الاردنية الاجتماعية والاخلاقية ، فاين الخطة الوطنية لحل هذه المشاكل بطريقة تحمي تماسك الاسرة وبنية المجتمع ومستقبل الاجيال ؟

ان الحل لا يتم عن طريق معالجات أنية تعتمد اسلوب رد الفعل ، بل معالجة مبنية على نظرة استراتيجية شاملة بعيدة المدى ، تعتمد على اعادة البناء الاقتصادي والتعليمي والاجتماعي حسب معطيات المرحلة القادمة في حياة الاردن . وكيف نبني الاردن الحديث في ظل حكومات غير مستقرة تتغير مرة او مرتين كل عام ، ومن خلال بيانات متعاقبة تراكمت على مر السنوات دون تنفيذ حتى اليسير منها ؟

رابعا : هل استطعنا ان نربط بين التربية والتعليم وحاجات المجتمع ، وهل جعلنا من جامعاتنا مؤسسات بحث تحل مشاكل المجتمع وتدفع به الى الامام ؟ ان العملية التعليمية في مدارسنا وجامعاتنا لا تزال حبيسة اطر واساليب قديمة تعتمد على الحفظ ، وكان من الواجب ايلاء هذا الجانب العناية اللازمة من خلال نقلة نوعية في اساليب التعليم والمناهج وغير ذلك من الامور التي تهيىء ابناءنا للعيش في القرن الحادي والعشرين وتمكننا من تحقيق اهدافنا في بناء الدولة الحديثة المعتمدة على العلم والعلماء .

انني احد نواب محافظة عمان قلب الاردن وعاصمته ، هذه المدينة العربية التي فتحت ذراعيها لكل العرب ولكل من اتى اليها يطلب امنا ومأوى ، فيها تجسدت اسمى معاني

الوحدة الوطنية وانبل معاني الوطن الواحد الحاني على كل ابنائه .

ان الناظر الى ضواحي عمان يجد انها في وضع مؤلم ، اذ اصبحت اماكن للمقالع والكسارات ومجمعات الخردة تشوه وجهها الجميل الحفر الكبيرة والاتربة المتراكمة ، ولقد ادرك نواب عمان حقيقة اهمال مناطقهم عندما تم استثناؤهم في التشكيلة الوزارية الجديدة دون سبب .

ان هذه الاجزاء المحيطة بعمان احاطة السوار بالمعصم لها حق مثل بقية مناطق المملكة، ولابنائها حق مثل اخوانهم الاخرين في شرف خدمة وطنهم وقيادتهم .

وفي الختام ادعو الله عز وجل ان يحفظ هذا الوطن العزيز حرا امنا كريما ، وان يحفظ جلالة الملك الحسين المفدى ابا واخا كبيرا لكل ابناء هذا الوطن ، وهو الملك الذي برهنت الايام على صدق رؤيته ودقة تحليله للأمور ، فالى جلالته ارفع اسمى ايات الولاء والمحبة داعيا الله ان يمتعه بموفور الصحة والعافية ، كما ادعو الله ان يوفق سيادة رئيس الوزراء في مسعاه لخدمة الاردن ، وسيادته دائما موضع التقدير والاحترام من كل الاردنيين ، وكم كنت اتمنى ان تكون هذه الوزارة في حجم رئيسها ، قاذرة على تحقيق الاهداف التي اوكلت لسيادته . ويبقى سيادته اكبر بكثير من هذه الوزارة .

﴿ يا ايها الذين آمنوا اتقوا الله وقولوا قولا سديدا ﴾

صدق الله العظيم

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

معالي رئيس المجلس : المتحدث الزميل بسام حدادين ، والمتحدث الذي يليه الزميل محمود هويمل .

السيد بسام حدادين :

السيد الرئيس

السادة الزملاء الكرام

يشاركني في هذه الكلمة ، الزميل النائب الدكتور مصطفى شنيكات ، وهذه الكلمة تمثل وجهة نظر الاحزاب الاردنية ، التي تشارك في بناء الحزب الموحد ، للتيار الديمقراطي في البلاد وهي :

الحزب الديمقراطي الاشتراكي

الحزب العربي الديمقراطي

الحزب التقدمي الديمقراطي

حزب الشعب الديمقراطي (حشد) – التيار الديمقراطي .

السيد الرئيس

السادة الزملاء الكرام

جاء تشكيل حكومة الشريف زيد بن شاكر ، بعد مرحلة قاتمة من الاداء الحكومي ، على الصعد السياسية والاقتصادية والاجتماعية. الى الحد الذي كاد يعيدنا الى حالة الاحتقان السياسي والاجتماعي الذي عاشته البلاد ، عشية هبة نيسان ٨٩ .وقد استبشرنا خيراً ، عندما قرأنا في كتاب التكليف السامي ، تأكيداً على الاصلاح الشامل ، كمدخلٍ لاعادة البناء. بما يمكن بلادنا ، من مواجهة التحديات الكبرى، خاصة بعد توقيع المعاهدة الاردنية الاسرائيلية ودخولها حيز التنفيذ .

لكنَّ الانطباعات الايجابية تبددت ، أولاً حينما رأينا ان تشكيل الفريق الحكومي قد جاء مع الاحترام ، على اسس غير سياسية وتقليدية جداً وغير منسجم مع مهمات التغيير واولويات المرحلة التي تحدث عنها كتاب التكليف السامي .

وثانياً : حينما رأينا ان البيان الوزاري قد جاء هو الآخر تقليدياً وخلا من روحية الاصلاح الشامل ، فضلاً عن أنَّ معظم افكاره افتقرت الى التحديدات والآليات التي تعطي لهذا البيان الوزاري المصداقية اللازمة وتضع اساساً علمياً لمراقبة اداء الحكومة ومستويات الإنجاز .

لقد تضمن البيان الوزاري عددا من النقاط التي يتقاطع بعضها مع بعض المطالب الشعبية ولكن دون تحديد مضمونها ، مما يبقيها مفتوحة لكل الاحتمالات ، وهذا ينطبق على ما جاء في البيان الوزاري ، بشأن اعادة النظر في قانون الانتخاب لمجلس النواب ، وقانون الاجتماعات العامة وقانون الانتخاب لمجلس النواب ، وقانون الاجتماعات العامة وقانون منع الجرائم حيث لم يقترن الوعد بإعادة النظر في هذه القوانين بتوضيح ماهية الجوانب المستهدفة. ففي قانون الانتخاب مثلاً ما المستهدف ؟ هل هو نظام الصوت الواحد للناخب الواحد ام مجرد تعديلات طفيفة في عدد المقاعد النيابية في ضوء التقسيمات الادارية الجديدة ؟ .

إن إعادة النظر او تعديل قانون ما ، لا يضمن تلقائيا ان يكون التعديل ديمقراطيا . وكون التعديل او مشروع القانون الجديد سيعرض على المجلس ، فإنه لا يحل لغز ما تفكر به الحكومة الآن . ولاحظوا الفرق عندما يجري الحديث عن مشروع قانون ضريبة الدخل ، حيث طمأن البيان الوزاري اصحاب رؤوس الاموال بان الارباح الرأسمالية او تلك الناجمة عن عمليات السوق المالية والعقارات ، لن تتعرض لضريبة الدخل .

فضلا عن ذلك ، فإن واحدة من اكبر الاشكاليات في التعامل مع الحكومات المتعاقبة، تتعلق بمدى التزامها بالتشريعات النافذة ومنها التشريعات ذات الصلة بالحقوق والحريات الديمقراطية فعلى سبيل المثال ، فإن المشكلة التي تواجه الحركة السياسية ، إزاء قانون الاجتماعات العامة لسنة ١٩٥٣ ، لا تتعلق بمضمون القانون رغم مثالبه ، بل تتعلق بتطبيق القانون نفسه ، فهذا القانون لا يشترط لعقد اجتماع عام سوى تقديم إشعار بذلك قبل ٤٨ ساعة من عقده ولا يرهن عقد الاجتماع باية موافقة .

مسبقة من اي جهة كانت .

وينطبق الامر نفسه على الميثاق الوطني ، فالبيان الوزاري يعلن انه يلزم بالميثاق الوطني . دليل عمل ومرجعيــة فكريـة يا للكلام الجميل !!

لكننا لا نجد الترجمة اللازمة لهذا الوعد في البيان الوزاري ، نحن هنا نتحدث عن القضايا المحددة وليس عن القضايا التي تحتمل الاجتهاد .

لماذا يتجاهل البيان الوزاري المهام التي اكد عليها الميثاق واعتبرها تسهم في تعزيز مرتكزات دولة القانون والمؤسسات !! كانشاء ديوان المظالم وانشاء محكمة دستورية واخضاع موازنات المؤسسات العامة الى موافقة مجلس الامة وغيرها .

لماذا يتجاهل البيان الوزاري ما دام يعتمد الميثاق الوطني دليل عمل ومرجعية فكرية ، إجراء التعديلات الدستورية التي أشر عليها الميثاق الوطني لمواكبة التطوير وبناء النظام السياسي الديمقراطي العصري .

وفي الموضوع السياسي الساخن .. موضوع التسوية السياسية والمعاهدة الاردنية الاسرائيلية ، فقد جرى المرور عليها ، بخجل مرور الكرام . دون ان يوضح لنا البيان ، ما هو موقف الحكومة المحدد من عملية استمرار اسرائيل في زرع وتوسيع المستوطنات في الاراضي العربية المحتلة .

لماذا لم يحدد البيان الحكومي ماهية الاجراءات الاردنية اذا ما استمرت اسرائيل في تأكيداتها اليومية على ضم القدس ومناطق واسعة واصرارها على عدم الانسحاب منها . لا الآن ولا في المستقبل .

لماذا لم يوضح لنا البيان الوزاري ماذا ستفعل الحكومة ازاء تجاهل اسرائيل بحق العودة للنازحين ورفض حق العودة للاجئين .. وكيف سيساهم الاردن في وقف هذه المخططات وفي استعادة الحقوق العربية .

وفي المجال الاقتصادي الاجتماعي .. يجري التأكيد على الاستمرار في تنفيذ ما يسمى «بالبرنامج الوطني للتصحيح الاقتصادي» بكل عزم وقوة . وهذا يعني مواصلة الاذعان لأوامر وتوجيهات صندوق النقد الدولي التي تستهدف فرض المزيد من الضرائب التي تثقل كاهل غالبية الجماهير والألغاء التدريجي الكامل للدعم عن المواد الغذائية الاساسية المتمثلة برغيف الخبز والأرز والسكر والحليب المجفف . وهذا يعني ايضاً كما اعلن البيان الوزاري . السعي الموصول لخصخصة عدد من المؤسسات الناجحة والتي تدر دخلاً غير قليل لموازنة الدولة ، وسياسة التخاصية هذه ، ليس من شأنها سوى زيادة الاغنياء غنى وزيادة الفقراء فقراً ...

وفي موضوع اولوية التصدي لمشكلتي البطالة والفقر لما لهما من آثار اجتماعية مدمرة لا تخفى على احد ، نرى ان البيان الوزاري قد افتقر الى التحديدات الكافية التي تكفل التزام الحكومة على احتواء هاتين المعضلتين على طريق حلهما ، لا بل ، فان البيان الوزاري هو اقرب بهذا الصدد الى التسليم بعجز الحكومة عن عمل ما هو اكثر من الحد من آثارها .

نحن ندرك أن حلاً نهائياً للمشكلة يحتاج الى جهود مكثفة وفترة طويلة المدى لكن الأهم من ذلك انه يستدعي سياسات

متوازنة ومنحازة اولاً لمصلحة الاقتصاد الوطني ككل لا لمصلحة الفئات الرأسمالية الكبيرة المتنفذة .

يستدعي ايضاً تخطيطا منهجيا يقوم على تكامل السياسات الحكومية في ميادين التنمية والضريبة والتعليم والأجور والحزم في تنظيم سوق العمل ومحاربة الغلاء .

السيد الرئيس

السادة الزملاء الكرام

هذه ليست حكومة المرحلة ، هذه ليست حكومة التغيير الذي يطمح له الشعب . إنها حكومة الاستمرارية تستلهم سياسات الحكومات السابقة ، إنها حكومة لم تتشكل على أسس سياسية او برنامجية ولم تستهدف توسيع قاعدة الحكم ولا تستجيب لمهمة الاصلاح الشامل كمدخل لاعادة البناء .

وأخطر ما في التشكيل الحكومي ، حجم التمثيل النيابي فيها ، (اكثر من النصف)، لأن هذا التمثيل ، لم يتم على أسس سياسية ولا حتى كتاوية ولا على اساس الكفاءات ، بل جاء انتقائياً ، استهدف تأمين اغلبية برلمانية ثابتة، مما يجعلنا نخشى ان نصبح بحكومتين بدل حكومة واحدة .

نحن بحاجة الى تغيير في السياسات لا تغيير في الحكومات . ولن يحدث هذا التغيير المنشود ، الا حينما يجري تشكيل الحكومة على اسس سياسية برنامجية تستلهم مواد الميثاق الوطني نصاً وروحاً .

ونحن في المعارضة الديمقراطية المستقلة ، نرى بان التحديات التي يواجهها الوطن على مختلف الصعد . تتطلب اقصى درجات التبصير والمسؤولية الوطنية ، التي تدعونا الى الدعوة الى تشكيل حكومة ائتلاف وطني ، توسع قاعدة الحكم وتعزز الوحدة الوطنية على اسس سياسية راسخة .

اننا ندرك ان توقيع المعاهدة الاردنية الاسرائيلية والسعي لتنفيذها ، قد اوقع شرخاً عميقاً في الأوساط السياسية ومع الحكم وألقى ظلالاً ثقيلة على مسيرة البناء الديمقراطي ويترافق ذلك مع شعور عارم بالسخط لدى الغالبية العظمى من الشعب التي فقدت الثقة ، باسلوب الحكم وبالسياسات التي درجت عليها الحكومات المتعاقبة .

فالشعب يريد التغيير ، الشعب يريد التجديد .

وحكومة ائتلاف وطني تقوم على الاسس التالية ، يمكنها ان تضع البلاد على عتبة التغيير المنشود .

اولاً : ربط تنفيذ المعاهدة ، بمدى التزام اسرائيل بتحقيق متطلبات السلام الشامل بما فيها الانسحاب الاسرائيلي الكامل من الاراضي العربية المحتلة بما فيها القدس وتفكيك المستوطنات وضمان حق العودة للاجئين والنازحين واعادة التفاوض لضمان حقوقنا كاملة في الارض والمياه .

ثانياً : التقدم بمسيرة البناء الديمقراطي واجراء تعديلات دستورية لاصلاح النظام

السياسي وتقديم قانون انتخاب ديمقراطي وعصري .

ثالثاً : اقرار برنامج اقتصادي - اجتماعي وطني ، يستجيب لمتطلبات بناء الاقتصاد الوطني ويعالج الظواهر الاجتماعية كالفقر والبطالة ، وارتفاع كلفة المعيشة ، ويشكل مرجعية للتفاوض مع الجهات الاجنبية بما في ذلك مؤسسات التمويل الدولية .

رابعاً : يشتق مما تقدم خطط ومهمات للتطوير الاداري ولسياسات الحكم على مختلف الصعد .

السيد الرئيس

السادة الزملاء الكرام

هذا هو طريق التغيير ، الذي نراه نحن احزاب المعارضة الديمقراطية ولغير هذا الطريق لا نستطيع ان نعطي ثقتنا .

والسلام عليكم ورحمة الله .

معالي رئيس المجلس : اعتمدت الزميل محمود الهويمل ، واعتمدت الذي يليه الدكتور محمد الزبن .

السيد محمود الهويمل :

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على رسوله العربي الامين .

معالي الرئيس السادة النواب المحترمون .

اننا اليوم ونحن نناقش البيان الوزاري لحكومة الشريف زيد بن شاكر رجل المواقف والمهمات الصعبة متطلعين الى مد جسور الثقة والتعاون بين السلطتين التشريعية والتنفيذية لينعكس هذا التعاون والتنسيق على الوطن والمواطن ، وان نعمل بروح الفريق الواحد لنصل الى اردن متطور كما ارادت له القيادة الهاشمية ان يكون ولا يتأتى ذلك يا معالي الرئيس الا اذا وضعنا نصب اعيننا نوابا وحكومة مصلحة الوطن فوق كل اعتبار مهما اختلفنا في الاجتهاد ومهما تعددت اطيافنا السياسية فمن يقسم على الاخلاص للوطن والملك ومن يقسم على الحفاظ على الدستور ومن يقسم على ان يقوم بالمهمات الموكولة له خير قيام ولو مرة واحدة عليه ان يلتزم بهذا القسم مهما تغير موقعه او مسؤوليته لاننا بالاردن اسرة واحدة وهذه الترجمة الحقيقية للوحدة الوطنية وتحقيق العدالة وتحقيق المصلحة العليا للوطن ونكون قد حققنا وطنا قويا سليما يواجه التحديات بصلابة .

معالي الرئيس ، السادة النواب المحترمون

لقد قرات البيان الوزاري قراءة متأنية ووجدته جامعا شاملا يحتاج الى تعاون الجميع لتحقيق برامجه وخططه الا انني يا معالي الرئيس وجدت لزاما علي ان ابحث في مواضيع معينة لاهميتها وعلاقتها بالمواطن بشكل مباشر وهي :

١ - الفقر والبطالة : لقد تحدثنا كثيرا عن هاتين المشكلتين الا انني ارى تفاقم هاتين المشكلتين يزداد يوما بعد يوم ولا بد من ايجاد الحلول الناجعة لانه معالي الرئيس ، لا يوجد

خطر اشد من الفقر ولا خطر اشد من الفراغ وعليه فانني اقترح الآتي للمساهمة في حل هاتين المشكلتين :

أ - دراسة شاملة للمجتمع الاردني والتعرف عن كثب على حجم الفقر وحجم العاطلين عن العمل وتصنيفهم الى فئات ووضع الحلول الملائمة لكل فئة .

ب - ارجاء كثير من المشاريع المدرجة في الموازنة والتي يمكن تأجيلها واحالة مخصصاتها الى صندوق المعونة الوطنية فلا يعقل معالي الرئيس ان تقدم الحكومة الخدمة الهاتفية لمواطن لا يستطيع دفع المستحقات المترتبة عليه فالنتيجة معروفة وهي فصل هذه الخدمة . أو ليس من الاجدى ان نخدمه بتوفير لقمة العيش له ولاسرته .

جـ - احلال العمالة الوطنية محل العمالة الوافدة ولتحقيق ذلك لا بد من الاسراع باقرار قانون العمل والذي نرى انه يحقق مصلحة العامل ورب العمل . بالاضافة لذلك لا بد من ان يكون لوسائل الاعلام دور بارز بتوعية العاطلين عن العمل .

د - توحيد جهد المؤسسات التي تعمل في هذا المجال حتى لا تتبعثر الجهود ويصبح هناك ازدواج في المعونة لاسر على حساب اسر اخرى محتاجة .

هـ - بث روح التعاون والتآخي الاسري بين المواطنين وهذا الامر له فائدة اجتماعية حيث تسود روح المحبة والاخاء بين افراد المجتمع الاردني بدلا ان يسود الكره والحسد والبغضاء.

٢ - الاصلاح الاداري وديوان الخدمة المدنية : انني اتفق مع كل ما جاء في البيان الوزاري حول هذا الموضوع واتمنى ان يترجم الى واقع عملي فالادارة بحاجة الى تطوير مستمر لتساير تطور المجتمع بكافة مجالاته وانني مع محاصرة وتحجيم المحسوبية والفساد لاننا مهما عملنا لن نصل الى مجتمع مثالي ، فالمثالية المطلقة غير موجودة في هذا العالم ولا حتى المدينة الافلاطونية وانما تبحث عن المثالية النسبية ، اما بالنسبة لديوان الخدمة المدنية فانني اقترح الآتي :

١ - دعم الديوان ليكون لديه جهاز فني واداري قادر على رسم حاجات الوزارات والمؤسسات الحكومية لسنوات عديدة قادمة .

٢ - ان يتم التعيين على اساس الاقدمية فقط لان كثيرا من الاسس التي يقررها مجلس الوزراء هي محطة تسلل لصاحب القرار ليخدم مصالحه الخاص لا ضبطا للتعيينات .

٣ - ان تكون تعيينات الفئة الرابعة من صلاحيات الخدمة المدنية ويؤخذ بعين الاعتبار الموقع الجغرافي وبذلك ننتهي من الوساطة والمحسوبية ونحقق العدالة والامن النفسي لقطاع كبير من ابناء الاردن .

ثالثا : الزراعة : لقد تحدثنا كثيرا في هذا الموضوع وتحدث صناع القرار متعاطفين ومتباكين مع هذا القطاع لكن ما النتيجة ؟! مديونية ، جوع ، قلق نفسي ، احباط ، معاناة ، فيا سيدي الرئيس لا امن للوطن اذا لم يتحقق الامن الغذائي ولا حل لمشكلة الفقر والبطالة الا

بايلاء هذا القطاع كل عناية وعليه فانني اقترح الآتي :

أ - مهمة المزارع الانتاج فقط وعليه فانني ارى ان يعطى ربحا هامشيا على هذا الانتاج ويتأتى ذلك بالاجابة على السؤالين التاليين ماذا نزرع ... ولمن نزرع ؟! وبالاجابة عليهما نحدد نوع الزراعة ومقدارها وملائمتها للتربة وحاجات المستهلك الاردني وحاجات الاسواق الخارجية وبذلك نوفر علينا كثيرا من هدر المال والجهد .

ب - تفعيل قانون الزراعة وذلك بمراقبة الاسعار والانتاج ومراقبة جودة وصلاحية التقاوي والبذار والعمل على انتاجها محليا .

جـ - العمل على ايجاد تنظيم زراعي للمملكة الاردنية الهاشمية وتفعيل دوره ويكون اعضاؤه من الفلاحين الذين يمارسون الفلاحة .

د - ان يتم تحويل بعض المخصصات المالية والتي رصدت بالموازنة لمشاريع يمكن تأجيلها الى وزارة الزراعة لتقوم بالمهمة الموكولة لها ، وانني على ثقة تامة بان الزراعة ستكون رافدا رئيسيا للاقتصاد الوطني وتساهم بحل كثير من المشاكل التي نعاني منها .

هـ - العمل على تعديل التشريعات وان تكون كل المؤسسات التي لها علاقة بالقطاع الزراعي لوزارة الزراعة ، حتى نستطيع استجوابها عن سبب كوارث المزارعين .

أما الوضع الذي يعيشه المزارع حاليا معالي الرئيس ، وهو هدر للمال وضياع للجهد وهدر للمياه وكم من مزارع يئن من عبء المديونية وكم من مزارع لا يستطيع توفير الحاجات الاساسية لاسرته وكم من مزارع لا يستطيع دفع فواتير المياه المطلوبة منه .

رابعاً : التربية والتعليم والتعليم العالي :

نثمن عاليا الجهود المبذولة لتطوير عملية التربية والتعليم ونثمن عاليا الاجراءات التي اتخذت لتحسين اوضاع المعلمين الا انني معالي الرئيس ، ارى انه لا بد من دراسة شاملة لحاجة السوق الاردني من العمالة ، ربط التعليم بهذه الحاجة فأود ان اسأل الحكومة ما هي الفائدة من وجود كليات المجتمع ، الا اذا اردنا ان نزيد عدد العاطلين عن العمل من المؤهلين علميا اليس من الانسب ان تتحول هذه الكليات الى كليات جامعية متخصصة باعداد المعلمين تربويا واكاديميا ، وكذلك اسأل الحكومة ما فائدة وجود بعض الافرع المهنية في مدارسنا فعلى سبيل المثال الفرع التمريضي ، خريج هذا الفرع معالي الرئيس لا يستطيع مواصلة تعليمه لا في الجامعات الاردنية ولا في الكليات المتخصصة وفوق ذلك كله لا يعين في وزارة الصحة ، اليس في ذلك هدر للمال والجهد .

وفي الختام اتضرع الى الله العلي القدير ان يحفظ الاردن واحة امن واستقرار وان يمد في عمر جلالة الملك الحسين وولي عهده المحبوب انه نعم المولى ونعم النصير . « ان ينصركم الله فلا غالب لكم ، صدق الله العظيم . والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

معالي رئيس المجلس : وعليكم السلام / اعتمدت الدكتور محمد الزبن واعتمدت الذي يليه الزميل عبد الهادي المجالي .

الدكتور محمد عضوب الزبن :

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي الرئيس

ايها الزملاء الافاضل

اطلعت على بعض كلمات الزملاء النواب في المجلس الحادي عشر ومجلسنا هذا في مناقشات بيان الحكومات الأربع الماضية ، وحقيقة القول انني وجدت المفارقات عند البعض بين موقعه كنائب وموقعه كوزير ، لذلك أقول ايها الزملاء والحمد لله لست ممن يتغير رأيه بتغيير موقعه في خدمة الوطن ، ولأنني اكبر كلما كبر الوطن .

معالي الرئيس

الزملاء الافاضل

سوف احصر مناقشتي للبيان الوزاري في أمور محددة .

أولها : البطالة :

فالبطالة ايها الزملاء قنبلة موقوتة ... لا نعرف متى ستنفجر لا قدر الله ، فعدد المسجلين في ديوان الخدمة المدنية حتى ١٩٩٤/١٢/٣١ (١٠٨٧٦١) جامعيون ٣٣٩٣١ ، كليات مجتمع ٦١٣٩٩ ، ثانوية عامة ١٢٤٣٤ ، وهذه الاحصائيات اخذتها من عطوفة رئيس الخدمة المدنية وبسبب هذه الاعداد الهائلة من كليات المجتمع ، هو ما اسميته قبل ثلاثة أعوام تجارة التعليم ، وعندما انتفخت جيوب اصحاب كليات المجتمع انتفخ الوطن بالبطالة .

ولا زلنا ايها الزملاء الافاضل على الدرب سائرون فالجامعات الخاصة اصبحت من كثرتها لا يماثلها الا كثرة الأحزاب في هذا الوطن ، لذلك أقول عدد العاملين في المؤسسة المدنية حسب الاحصائيات الاخيرة من الفئات العليا والأولى والثانية والثالثة والرابعة ومن هم بعقود ١٣٧٣٦٧ ، وهنا أود أن أطرح هذا السؤال الكبير من منهم وصل الى الستين عاما؟ ومن منهم من وصل لخدمة مصنفة ثلاثون عاما ويحمل الشهادة الجامعية ؟ ومن منهم وصل لخدمة مصنفة خمسة وعشرون عاما ويحمل الثانوية العامة ؟ .

ارجو ان يتأكد الزملاء الافاضل بأن العدد لا يقل عن ربع عدد المسجلين في ديوان الخدمة المدنية .

ثانياً : التربية والتعليم ...

وحقيقة القول ، ان اطول باع في جميع الوزارات لخدمة المواطن وزارة التربية والتعليم وهذا ما نفاخر به في هذا الوطن فالشكر والثناء للعاملين فيها ، وهنا اطرح هذا السؤال :

هل هناك ما يمنع ان يدرس الصفوف الثلاث الأول في كل مدرسة ممن يحمل دبلوم كلية المجتمع ، أقول هذا لأن ديوان الخدمة المدنية يعطي الأولوية لحامل الشهادة الجامعية وهذا ما سمعته من عطوفة رئيس ديوان الخدمة المدنية أقول هذا ايها الزملاء لاننا في البادية

حمدنا الله كثيرا بحصولنا على دبلوم كلية المجتمع ، وها نحن الآن نصطدم بقرار وزارة التربية والتعليم ان لا توظيف لحامل دبلوم كلية المجتمع ، علماً بأن معظم هؤلاء الخريجين هم ابناء المتقاعدين العسكريين .

ثالثا : القطاع الصحي

انا نفاخر دوماً بما توصلنا اليه في الطب الوقائي والعلاجي ولكن كم اتمنى ان العدالة الاجتماعية تشمل قضاء الجيزة وقضاء الموقر بحيث يخرج المواطن من مدينة معان مروراً بالحسا والقطرانة والجيزة حتى يصل عمان لا يجد مستشفى ، وكذلك من حدود المملكة شرقاً مروراً بالأزرق والموقر وسحاب لا تجد مستشفى .

وقد يقول الزميل وزير الصحة لقد قمت بافتتاح مستشفى سحاب لأقول للزميل الكريم ان هذا البناء هو مركز صحي شيد منذ إنشاء المدينة الصناعية وداخل اسوارها في السبعينات من اجل العاملين في المصانع داخل المدينة ، أقول هذا لانه ذكر في البيان للحكومة انها ستعمل على إنشاء بعض المستشفيات ، ولكنني لم ارى ذكراً للبادية الوسطى فعسى المانع خيراً .

معالي الرئيس

ايها الزملاء

انا لننتقد لتصويب الخطأ ... لا لتجريح حكومة الوطن فجميعنا في قارب واحد ... لا همنا إلا رفعة شأن الوطن وخدمة المواطن .

وهنا اود ان اقول كلمة لسيادة الرئيس وكم كنت اتمنى بوجوده لأقول له في حكومتك الأولى اوقفت نزيف الوطن واملي كبير بنزع فتيل قنبلة البطالة في حكومتك هذه .

سيادة الرئيس

لن اجد اجمل واشمل من كلمات جلالة الحسين بوصفك فتاً هاشمياً ... نقي السريرة ... ماضي العزيمة ، وأقول لك يا سيادة الاخ انت تعلم ان محبتنا محبة موروثة بنيت مع والدك مع فوارس البادية وهم على صهوات خيولهم رفاق درب ... وجنود ثورة ثورة العرب الكبرى وفقك الله وأعانك على حمل المسؤولية .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

معالي رئيس المجلس : اعتمدت الزميل عبد الهادي المجالي واعتمدت الذي يليه الدكتور فوزي الطعيمة .

السيد عبد الهادي المجالي :

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي الرئيس ،،،

حضرات الزملاء النواب ،،،

ان هذه الكلمة باسم نواب جبهة العمل الوطني المستقلة .

نؤمن ان الحفاظ على استمرار دولتنا الاردنية ، وصون استقلالها ، والحفاظ على زخم تقدمها ، وتوفير جميع الاسباب

والظروف التي تؤدي الى تطورها هو الاساس في اولوياتنا الوطنية ، وحجر الزاوية الذي تبنى عليه كافة التطلعات ، وتنبثق عنه معاني مختلف السياسات وتقيم على اساسه جهود الرجال الذين ساهموا في خدمتها ، اينمت كان موقعهم ، ومهما كان حجم مسؤولياتهم او طبيعتها ، ومهما كان انتمائهم الحزبي او وظائفهم في المجتمع .

الحفاظ على ديمومة وسلامة ، وبناء وتطور دولتنا الاردنية ورفاه شعبنا هو المؤشر الذي تقاس به سلامة خياراتنا السياسية ، وسياساتنا الاقتصادية والاجتماعية وصحة خياراتنا بشكل عام .

ووعينا على هذه الحقيقة ، يجعلنا جميعا شركاء في المسؤولية الوطنية التي تترتب على هذا الوعي ، لأن الاساس هو السفينة التي تحملنا جميعا الى شاطىء الامان ، واصرارنا على منع كل عبث يستهدف النيل من سلامتها او حرفها عن تحقيق اهدافها ، واستمرار مسيرتها الى شواطىء السلام والامان والازدهار .

وعلينا اولا ان نعي طبيعة دورنا في منطقتنا وأمتنا ، والعالم ، ثم ان نعي حجم امكاناتنا ، وان نؤمن دائما ان بامكان دولتنا تطوير قدراتها وقدرات انسانها ، لتفتح لشعبها ونفسها افاقا جديدة توسع من امكاناتها ، وطموح ابنائها ، وتنهض بدورها بدرجات اعلى وأكفأ .

أننا نؤمن ، بامكانية تغيير الواقع وامكاناته من خلال العمل والجهد والمثابرة ، وارتياد الآفاق الجديدة المتاحة لدولتنا وانساننا ، وبخلاف ذلك فأننا نخسر اذا تقوقعنا ، او انغلقنا ، او ان اصابنا اليأس بسبب محدوديات الواقع او غياب الطموح والتوق للأفضل في حياتنا .

ونحن نؤمن ، ان مواجهة الواقع وتحديه هما الاساس في تكوين شخصيتنا الوطنية ، وفيهما قدر دولتنا ومجتمعنا ، واننا نخسر اذا استخدمنا اسلوب النعامة بغرس الرأس في الرمال وجسدنا مكشـــوف لكل صاحب غرض .

ونخطىء ايضا اذا بقينا نعلن دائما ، في كل مرحلة يستوجب فيها التغيير اننا نبدأ من الصفر ، ففي ذلك تنكر ما بعده تنكر لجهود قوافل الرجال الذين سبقونا على درب البناء والمسؤولية فلقد بني هذا الوطن على اكتافهم وبجهدهم في ظل الراية الهاشمية .

ان تراكم الخبرات وتراكم العطاء هو الذي نراه اليوم متجسدا في دولتنا رغم ان هناك من يود لو استطاع ان يصور الاردن وكأنه منبت عن جذوره وتاريخه ، وعن حصيلة التضحيات الموصولة على دروبه منذ لحظة قيامه وحتى الآن .

معالي الرئيس ،،،

الاخوة الزملاء النواب ،،،

لقد كان لي شرف الزمالة ، والعمل بمعية سيادة الشريف زيد بن شاكر لفترة طويلة،

وخبرت في ادق الظروف ، وطنيته الصادقة ، وتفانيه في خدمة الاردن واهله ، وايمانه بقيادة الاردن ، مما يجعلني اتفاءل ، بقدرة سيادته على ترجمة المضامين الكثيرة التي وردت في بيان الحكومة ، الى نوايا وخطط وسياسات تستهدف رفعة الاردن وبنائه .

اما سياسات الحكومة وبرامجها ، والذي نفترض انها تأسست وفق كتاب التكليف السامي ، وترجمة فريقه الوزاري لمضامينه ، فلنا ازاءه وقفة مراجعة تستهدف النقد البناء والتوضيح .

لقد ركز خطاب الحكومة على جملة من الاهتمامات الوطنية ، محلية وخارجية يشكل كل واحد منها ان تحقق خطوة واسعة للأمام ، الا اننا ندرك دائما ان الطموح الايجابي شيء والامكانيات ومحدوديتها شيء آخر ، لكننا ندرك ايضا ان رحلة الألف ميل تبدأ بخطوة وتقطع ابعادها بالمثابرة ، والاصرار ، والايمان بالاهداف العظيمة ، ونحن لا نشك بقدرة الشريف زيد بن شاكر على الاصرار والمثابرة والايمان بالاردن واهدافه الطموحة .

لقد اعلنت الحكومة انها تدخل في مرحلة جديدة تستكمل فيها بناء الديموقراطية ، وبناء الدولة وصولا الى اعادة البناء ، برؤى واضحة ومنهجية سليمة وفق تحديات المرحلة ومتطلباتها .

ان المرحلة المقبلة ، نابعة من صلب المرحلة التي لا زالت تعايشها هذه الحكومة ، لأن مرحلة الدخول في السلام التي انتهت بتوقيع معاهدة السلام ، لها استحقاقات ومتغيرات وآثار تأتي جميعها في المرحلة القادمة ، ولا يكفي ان نغمض العين عن مرحلة تعتبر حجر الزاوية في الحاضر والمستقبل، وكأن المرحلة القادمة مقطوعة عن المرحلة التي يحلو للبعض ان يسموها عاصفة السلام ، وهي العاصفة التي اخفوا رؤوسهم بالهروب من وجهها حتى لا يكونوا طرفا في مناقشتها ، رغم انها خيارنا الوطني الذي أقره شعبنا بجميع مؤسساته الدستورية .

ان التحديات المقبلة جميعها او اكثرها ، نابعة من المستجدات التي ستفرضها مرحلة السلام ، والآفاق الرحبة التي سنشهدها كمعطيات لمرحلة السلام وما بعدها .

ولا بأس ان نتحوط من السلبيات ، وأن نستثمر بأقصى طاقة الايجابيات ، لكن ضمن رؤية واضحة تعكس ما ورد في التكليف السامي ، بأن التزام الاردن بحقائق السلام لا بد من الالتزام به نصا وروحا وبأقصى درجة تضمن حقوق الاردن وتطلعاته في الازدهار والأمن والنماء .

أننا نؤمن مع الحكومة ان الفصل المتوازن بين السلطات الثلاث وتكامل ادوار كل من هذه السلطات هو الهيكل الاساس الذي تبنى عليه الديموقراطية في آليات ادائها ، لكننا نرى ان التعددية السياسية والتي هي العامل المهم في الديمقراطية ، لا زالت في بلدنا في طور اولي غير قادر على تجاوز العديد من العقبات التي تعترضها ، واذا لم يؤخذ بيدها بتوفير اسباب النجاح لها فستبقى شأنا هامشيا في دولتنا ولعل الحوار الذي وعدت به الحكومة مع الاحزاب السياسية يطال مشاكل هذه الاحزاب واوضاعها فلا بد من تصحيح هذه المرحلة حتى يكون للاحزاب دور حقيقي في المشاركة من خلال تعددية سياسية وطنية سليمة ، ولا بد من معالجة بعض الاختراقات في المجال الحزبي التي تشكل اختراقا للقانون ولثوابتها الوطنية على حد سواء .

لقد وعدت الحكومة باعادة النظر في قانون الانتخاب وتوزيع المناطق الانتخابية ، وهو امر مركزي في الديموقراطية والمسألة النيابية ونحن نؤيد ذلك وحتى لا يكون لكل حكومة قانون ولكل مرحلة قانون فأننا نؤكد على اهمية تحقيق التوازن في حياتنا النيابية وحسن تمثيل المناطق وندعو الى التشاور الواسع لضمان المصالح الحيوية لشعبنا قبل اجراء اي تعديل او تغيير حتى نضمن الاستقرار في مسيرتنا .

لقد دعت الحكومة الى توسيع قاعدة الحوار مع الهيئات الشعبية والنقابية والاحزاب السياسية وفعاليات المجتمع ، ونحن نؤكد ان الاعلام بقنواته المتاحة ورفض التخوفات والتحفظات التي تطال الحوار في وسائل الاعلام معظم الاحيان ، يصلح لان يكون اوسع ساحة للحوار والتوعية والتفاعل الوطني .

وتحسن الحكومة اذا سمحت بقنوات خاصة للحوار الاجتماعي في كل من الاذاعة والتلفزيون اضافة للقنوات المتاحة في الصحافة ، ليصبح الاعلام اعلام الوطن بكامل هيئاته الاجتماعية والرسمية على حد سواء ، وقد شهدنا في الاردن نوعان من الحوار ، الحوار «المعلم» من فوق الذي يستهدف تمرير القرار الرسمي او التوجه الجاهز ، بغض النظر عن نتائج وأثر الحوار ، وهذا هو الحوار الذي طالما تعودنا عليه في الاعلام واقل ما نقول فيه انه حوار لا يحترم عقل المواطن ورأيه .

والمطلوب هو الحوار التمهيدي الذي يسبق القرار ويرافقه ويستهدف رصد ردود فعل الرأي العام وتفاعله ويسمح بتعديل بعض التوجهات وفق ما يرد من اراء قد تستحق المعالجة ، نقول هذا ونحن بصدد تعديل قوانين هامة ، كالضرائب ، والاستثمار ، والانتخاب وغيرها ، والحوار المسبق قبل وضع النصوص النهائية هو الحوار الحقيقي ، وقد يكون هذا اهم درس ومضمون يرقى بمحتوى الاعلام ورسالته في رفد الديموقراطية ان تحقق ، واستكمالا للحوار مع الفعاليات المختلفة ، فلم تتطرق الحكومة الى ما سنقوم به لتنفيذ توجيهات كتاب التكليف السامي بما يتعلق بالنقابات المهنية والتي من المطلوب اعادة تعريف مهامها لتنصرف كل واحد منها الى دورها في رفع مستوى المهنة والعاملين فيها كفاءة وقدرة وعملا بعيدا عن السياسة التي يكفل القانون قنواتها المتاحة .

(وهنا انصت الجميع لسماع آذان الظهر)

السيد عبدالهادي المجالي : معالي الرئيس حضرات الزملاء .

وعلى الصعيد الداخلي ، يجب ان

تكون اللامركزية والتأكيد على تطبيقاتها وتعميم حلقاتها من اهم التوجهات الداخلية وان تعتبر اللامركزية توجه دولة فنحن دولة مؤسسات تبنى على المداميك السابقة حتى يكون البناء واحدا ، تصونه الحكومات والاجيال جيل بعد جيل فاللامركزية مهمة حتى لا نصبح دولة المدينة الواحدة .

أننا مع كل ما يشيع الاستقرار في بلدنا ولن تستقر معادلة المجتمع وفيها هذا الحجم الهائل من البطالة ، ان العاطل عن العمل اشبه بالمنبوذ من المجتمع فحتى لا تتسع هذه الفجوة ويختمر فيها كل الوان الرفض والقهر فلا بد من ان تواجه بسياسات وطنية تعطي صفة الاولوية، ومع ان الحكومة لم تتوقف طويلا في بيانها ازاء البطالة ، الا اننا نعتقد ان البطالة ومدلولاتها وآثارها على المجتمع هي الحزام الناسف لمجمل تطلعاتنا في بناء وطن متماسك مستقر .

ولهذا فأن معالجة الاحتياجات البشرية من العمالة ، يحتاج الى اعادة تأهيل واسعة وتحل العمالة المحلية محل العمالة الوافدة وفي هذا المجال وللعوامل النفسية المتراكمة في مجتمعنا فان لوسائل التوجه التربوي والديني والاعلامي اضافة الى التأهيل ادوارا مهمة جدا ليتحقق التغيير المطلوب في مجتمعنا .

وكذلك فلا بد لمشاريعنا الاستثمارية القادمة ، ان تقاس بمقياس الربحية اولا ثم بمقياس فوائدها على المجتمع ومشاركتها في امتصاص البطالة ، يجب ان لا نسمح لبؤرة البطالة ان تحتقن وتكبر وتنفجر في ساحتنا .

ولا بد من تحريك وتوسيع دور القطاع الخاص ولا يتأتى ذلك الا بالحد من الجرأة الزائدة في سن الضرائب ، وزيادتها على كاهل الناس ، فلم يبق في الحزام شيء يشده الناس على البطون وتحسن الحكومة اذا اسرعت في تحويل العديد من المؤسسات الاقتصادية الى شركات وطنية تخفيفا لأعباء الدولة ولتحريك الاقتصاد الوطني والأخذ بمبدأ التخاصية كلما امكن ذلك .

أننا نثمن التوجه الاردني نحو التقارب العربي ، الذي دفع به دائما جلالة الحسين ، وجعله هدفا من اهداف سياستنا الخارجية .

يحلو للبعض ، كلما ذكر البعد العربي في حياتنا وعلاقاتنا ، ان يتناولوا خصوصيتنا الوطنية بالتجريح ، في الوقت الذي يقرون فيه خصوصيات الاخرين ، ويحلو للكثيرين ، ان يصفوا خصوصيتنا الوطنية ، بالاقليمية ، والنزعة الضيقة ، والخروج على التوجه العربي القومي .

ونحن نحب ان نؤكد ، ان خصوصيتنا جزء من واقع التنوع في ساحتنا العربية ، الذي صنعته الجغرافيا اولا ، ثم التجربة المعاشة ثانيا ، فنحن تحت كل الظروف جزء من امتنا العربية ، وامتدادنا الفكري والثقافي يمتد في الاسلام ، بوتقه وعينا على عظمة النفس العربية وامكاناتها .

ونحن في الاردن ، نضع مثالنا ، الذي نرتضيه على جزء من ارض الامة ، ليس للانفكاك عن امتنا او ادعاء هوية غير هويتها ولكن لصون تجربتنا من العبث ، ولصنع نموذج

يسمح بتواصلنا مع امتنا على اسس ، من الديموقراطية ، والعدالة ، واحترام الانسان العربي ، بعيدا عن الفوضه ، والسلطوية الزائدة، والادعاءات السياسية التي تمهد الطريق للاختراق والتخريب السياسي .

تاريخنا موصول مع امتنا ، ولهذا ، كان هذا التاريخ سفرا للتضحيات الجسام في سبيل كل ما هو عربي ، في كل ارض عربية .

فهويتنا الوطنية ، لا تتناقض مع هوية سياسية ، يرتضيها اي شعب عربي شقيق لنفسه ما دمنا نلتقي معه على انتمائنا الواحد في العروبة والاسلام ورغبتنا في ايجاد طريق تجمعنا ويوحد جهودنا ويترجم اشواقنا في التوحد والمصير الواحد .

أما بعد العلاقة الاردنية الفلسطينية ، فبرغم تميزها عن اي علاقة اخرى تجمعنا بأشقائنا العرب ، فهي علاقة تحددها المصالح الحيوية المشتركة اولا ، والمصير الواحد ، والجغرافيا والتاريخ الواحد ، ولكن لا بد ان نحدد من الآن ثوابت هذه العلاقة حتى لا تطغى مصلحة على اخرى ، وحتى لا نغفل الابعاد الاساسية لهذه العلاقة تحت ضباب الكلام العاطفي الذي يقال ، وحتى لا يكون هناك مجال ، الا للنوايا الحسنة الواضحة الابعاد، والخطوات المدروسة التي تراعي مصلحة كل طرف بدون مجاملة او طبطبه او تسويف .

هناك ركائز للعلاقة الاردنية الفلسطينية ، اساسها اننا شعبان في هم واحد ، وان مسيرتنا المقبلة ستظل مترافقة ومتصلة التأثير ومتبادلة مهما حاول البعض تجاهل ذلك او التقليل من اهميته .

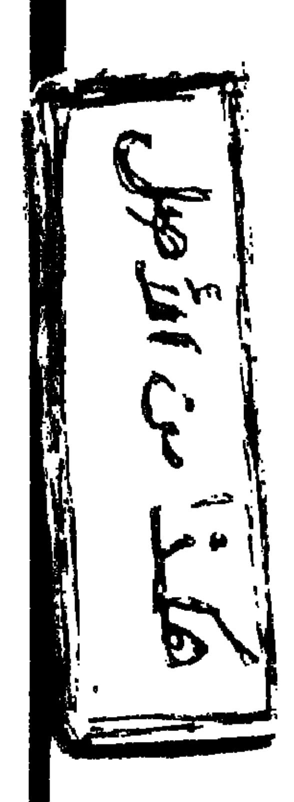
ولا بد ان نأخذ في الحسبان ، ان هناك ، كياناً وطنياً يتشكل الآن في الارض المحتلة وان ذلك يستلزم تشكيل هوية وطنية فلسطينية ، نأمل ان تكون مكملة في ابعادها الوطنية والعربية ، لهويتنا وليست متناقضة معها .

فلا بد من ارساء هذه العلاقة بين قطرين، وهويتين على اساس متوازن ، تراعى فيه مصالح كل طرف ، حتى لا تطغى مصلحة طرف على آخر ، وحتى ننزع من هذه العلاقة اي اثر او اي قضية او ادعاء يحتمل ان يستغلها البعض ، للتفريق بيننا ، او الحد من تقاربنا على اسس اخوية واضحة ، يحترم فيها كل طرف خصوصية الآخر ، ومتطلبات سلامته وسيادته وامنه واستقراره على ارضه .

ونحن نتحدث عن الهم القومي وابعاده، يجب ان لا ننسى واجبنا في اعانة العراق بكل السبل الممكنة لتجاوز المؤامرة التي تحاك من حوله بحصاره وابعاده عن دروه في امته ، ان استمرار الحصار ضرب من العبث الدولي الذي لا بد من فك حلقاته بالمساندة بكل السبل المتاحة وسيظل العراق بعدنا الاستراتيجي البشري والاقتصادي الذي لا غنى عنه .

أيها الأخوة ،،،

أننا نشارك حكومة الرئيس الشريف زيد بن شاكر بالعديد من تطلعاتها التي نأمل ان تتحقق او ان يبدأ مشوار تحقيقها في القريب



العاجل ، ونحن نؤمن ان المشاركة الحقيقية ليست في تسلم المناصب كما يعتقد البعض ، بل بالايمان المشترك بالاهداف الوطنية والسعي لتحقيقها .

وللأسف ، أننا شهدنا عبر حياتنا السياسية بعد الديموقراطية نفر من الناس يقيس القبول او الرفض ، الرضى او عدم الرضى بمقدار بعد خطواته عن المنصب الوزاري بغض النظر عن اية اهداف او قناعات وطنية فهو جاهز للانقلاب على نفسه اذا انقلبت موازين مصالحه ، وهي ظاهرة نتمنى ان لا يشجع اصحابها وان لا تتفشى في حياتنا السياسية لأنها ظاهرة مكشوفة الاهداف ذاتية المصلحة واصحابها سراب لا ينبى عليه ويعزينا ان الغالبية غير ذلك وأنه في النهاية لا يصح الا الصحيح في معادلاتنا السياسية .

وأخيرا ، أننا نعتبر انفسنا شركاء في مسؤولية الحفاظ على دولتنا ، وتحقيق اهدافها ، وسنعمل بكل ما اوتينا من جهد ، لدعم التوجهات الايجابية التي وردت في بيان الحكومة ، ولن نبخل على هذه الحكومة بالنقد والنصح ، ومتابعة خطواتها في تنفيذ ما التزمت به لاعانتها في اداء واجبها ، لأننا جميعا سواء في السلطة التنفيذية او التشريعية ، شركاء في بناء المرحلة القادمة ، وايصالها الى غاياتها المأمولة .

والله الموفق ، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

معالي رئيس المجلس : وعليكم السلام ، زملائي الافاضل بقي ثلاث متحدثين هم الدكتور فوزي الطعيمة السيدة توجان فيصل الدكتور عبدالله العكايلة .

ارفع الجلسة لمدة عشر دقائق للاستراحة وللصلاة ثم نعود .

- وهنا رفعت الجلسة لمدة عشر دقائق للاستراحة وللصلاة ، ومن ثم اعيد استئناف الجلسة - .

معالي رئيس المجلس :

بسم الله الرحمن الرحيم

النصاب قانوني اعلن استئناف الجلسة المتحدث الدكتور فوزي الطعيمة ، والمتحدث الذي يليه السيدة توجان فيصل .

الدكتور فوزي الطعيمة :

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي الرئيس ،

حضرات النواب المحترمين ،

إن بيان حكومة سيادة الشريف والذي نحن بصدد مناقشته انما يحمل من النقاط الايجابية ما يحملنا على ذكرها مثلما يحمل من النواقص والهفوات ما يدفعنا الى ابرازها وبيان ملابساتها . فلقد تضمن بيان الحكومة جملة من التوجهات والثوابت العامة التي تحكم سير الامور الاقتصادية والادارية والاجتماعية وبالتالي فقد جاء بيان الحكومة ليؤكد على هذه الثوابت التي تم تبنيها عملياً منذ ان شرع الاردن بتبني اول برنامج للتصحيح الاقتصادي .

إن التمسك بهذه المرتكزات والثوابت واعادة طرحها في بيان الحكومة قد اعطى في الواقع لهذا البيان سمة التقليدية وأضفى عليه طابع التكرار ، ومن باب الموضوعية نقول ان العيب هنا ليس في مسألة تكرار ثوابت وتوجهات قديمة بل ان التأكيد على هذه الثوابت قد يحمل في طياته الكثير من الايجابيات في ارساء مفاهيم معينة يكون للتكرار اثرهُ الواضح في اعتبارها من المحاور الرئيسية لرسم السياسات الاقتصادية والاجتماعية ، غير ان الموضوعية ايضاً تفرض علينا ان نقول ان الامر يجب الا يقف عند مجرد التأكيد على ثوابت اصبحت بمثابة اساس لكل قرار بل يجب ان يتعداه الى ضرورة ان تكون هناك وقفة ومراجعة وتقييماً للمسيرة والثوابت التي انطلقنا منها ؛ ومن هنا فان غياب حالة التقييم الصحيح لكل السياسات والوسائل والاجراءات ادى لأن يقفز البيان فوق اعتبارات الاشارة الواضحة الى حقيقة الواقع الاقتصادي والى مواطن الضعف فيه ومكامن القوة بحيث نكون على بينة من الواقع الذي نعيش حتى نستطيع ان نقرر بموضوعية التوجهات المستقبلية لمعالجة هذا الواقع بأفضل صوره « ممكنة » .

فقد اشار البيان الى ضرورة الاستمرار في تنفيذ البرنامج الوطني للتصحيح الاقتصادي بكل عزم وقوة ونحن نقول ان تنفيذ اي برنامج للتصحيح امر أساسي وهام جدا غير ان على البيان الا يغفل عن ان هناك خطة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية اعدتها الحكومة وان هذه الخطة كما وصفتها الحكومة عند اعدادها تتسم بالمرونة وسهولة الانسجام مع الظروف والمستجدات وبالتالي تعديلها وفق هذه الظروف ، فهل هناك حالة تقييم مرت بها هذه الخطة وهل هناك حالة تعديل لها على ضوء المعطيات والمستجدات الجديدة وهل هناك آليةً لتطوير هذه الخطة والاستفادة من مرونتها لتواكب المستجدات ام ان وجود برنامج للتصحيح الاقتصادي قد اغفل وجود خطة اصلاً فشدنا اكثر من الخطة الى ضرورة التقيد به ؟؟ فاذا كان الأمر كذلك فلماذا اذن نعد الخطط ولماذا لا نلتزم ببرامج تنموية لا خطط اقتصادية ؟ ولا يخفى الفرق ما بين البرنامج والخطة على كل ذي بصيرة نافذة ودراية عالية بالسياسة الاقتصادية .

وعليه فلا بد من معرفة العديد من السياسات الواجب اتباعها بشأن قضايا ملحة ورئيسية كالفقر والبطالة والاختلالات الاقتصادية الداخلية والخارجية ، اضف الى ذلك ان البيان في معرض حديثه عن العديد من التوجهات الاقتصادية قد خلط ما بين الوسيلة والهدف ، إذ أن الوظيفة الاقتصادية والاجتماعية الاساسية للسياسة المالية في هذه المرحلة بالذات على سبيل المثال هو ان تكون هذه السياسة احدى الركائز الهامة في الحد من الاختلال المتمثل في تجاوز مجمل الاستهلاك للناتج المحلي الاجمالي وفي ايجاد ادخارات وطنية موجبة وفي زيادة نسبة الاستثمار الكلي اما الناتج المحلي الاجمالي وذلك من خلال تسارع معدل نمو استثمارات القطاع الخاص وبالتالي زيادة الاهمية النسبية لاستثمارات هذا

القطاع الى الناتج المحلي الاجمالي . وان هدف السياسة المالية هذا يتضمن وسائل هامة لتحقيقه يكون من اهمها انخفاض نسبة العجز في الموازنة العامة الى الناتج المحلي الاجمالي ، وبالتالي فان هذه الوسيلة هي اداة هامة لتحقيق اهداف السياسة المالية غير انها ليست هدفا عريضا للسياسة المالية بحد ذاته .

معالي الرئيس ،

حضرات النواب المحترمين ،

لقد اغفل بيان الحكومة توضيح سياسة الإقتراض الخارجي اذ لم يسلط البيان الضوء كاملاً على سياسة الاقتراض الخارجية بل تكلم وبشكل مقتضب عن ادارة الدين الخارجي من منطلق تخفيض نسبة خدمة الدين الخارجي على اساس الشطب كلياً او جزئياً او على اساس تحويل جزء من المديونية الى منح ، وفي هذا ليس سياسة للاقتراض الخارجي بل هو اجراء او توجه للتعامل مع ما هو قائم من المديونية ، فهل يعني ذلك ان حجم الاقتراض سوف يستمر في الزيادة واننا لسنا امام محددات او هوامش تشكل خطوطاً حمراء لا يجوز تجاوزها في مسألة المديونية . وما هي سياسة الحكومة تجاه مسألة الاقتراض الخارجي وهل انخفضت المديونية الى تلك الحدود التي تسمح لنا اللهاث مجدداً خلف سحر الاقتراض حتى نجد انفسنا من جديد امام واقع المديونية والخدمة العالية للدين الخارجي فتدور بنا الدوائر ونعود حيث بدأنا ، ام اننا نريد ان نرسي دعائم توجه موضوعي علمي جاد في هذه المسألة فيكون بالنسبة الينا القرض الخارجي شر يجب تجنبه ما لم يكن منتجاً مجرداً او مانعاً لشر اكبر ؟؟

ثم ما هي المشاريع التي يجب ان يسمح لها بالتمويل من القروض الخارجية ثم هل كان انخفاض نسبة خدمة الدين العام الخارجي نتيجة طبيعية لارتفاع قدرة اقتصادنا الوطني على الدفع ، واذا كان الأمر كذلك فاين تقف الخطة الاقتصادية والاجتماعية وكذلك برنامج التصحيح الاقتصادي من تحقيق هدف التوازن في الحساب الجاري لميزان المدفوعات الذي يتعمق اكثر واكثر والذي لا يتوقع له التوازن في عام ١٩٩٧ كما كان مستهدفاً ؟؟

معالي الرئيس ،

حضرات النواب المحترمين ،

إن مسألة السيطرة على الاسعار والتغني بقدرتنا على كبح جماح التضخم اصبحت بعيدة عن الواقع ، فالواقع لا يشير الى اي سيطرة على المستوى العام للأسعار ، والواقع لا يشير الى اي كبح حقيقي متعمد للأسعار بل ان طريقة احتساب المستوى العام للأسعار ، والتي تشوبها الكثير من مظاهر عدم الدقة من الناحية الرقمية لا تشير اصلاً الى وجود حالة تضخم مثلما ان التشوهات التي نراها في السوق والتي انعكست في الارتفاع الجامح للخضار والفواكه والذي لا يستفيد منه المزارع ذاته وكذلك في موضوع التأمين الالزامي وقطع السيارات والقهوة والالبان والاعلاف كلها تشير الى ان هناك تشوهات واضحة في جهاز

الأثمان لم تتم السيطرة عليها .

وعلى صعيد الاصلاح لم يتقدم البيان بتوجه واضح نحو الاصلاح الضريبي وركز على ضريبة الدخل وعلى عدالتها فهل يعني ذلك ان مهمة الاصلاح الضريبي قد انتهت بانتهاء فرض ضريبة المبيعات ام ان الاصلاح الضريبي هو مجرد تخفيض لمعدلات الضرائب الجمركية على حزمة من السلع لا تهم غالبية شرائح المجتمع الاردني . ثم ما هي الاسباب والمبررات التي دعت الحكومة لأن تلتزم مسبقا وبشكل واضح وعلني عن عزمها عدم الالتزام بضريبة الأرباح الرأسمالية والغائها وعدم فرضها، فهل هناك دراسة ضريبية علمية بينت العبء الضريبي وبينت ان الضرائب هي فعلاً عائق امام الاستثمار ام هي ان التستر بعذر ارتفاع العبء الضريبي هو حجة بيد من يجب عليهم ان يدفعوا الضرائب وبالتالي عدم التهرب من هذا الواجب الوطني .

إن الاصلاح الضريبي هو نقطة ارتكاز هامة في السياسة المالية وهو عمادها وبالتالي فهو عنصر هام من عناصر السياسة الاقتصادية العامة ولا يجوز ان يكون هذا الاصلاح مبتوراً او مجزوءاً بل عليه ان يحتوي على حزمة من الاصلاحات والضرائب تهدف الى ابعاد اقتصادية ايجابية والى ابعاد اجتماعية معينة فللضرائب وظائف اقتصادية واهداف وابعاد سياسية واضحة .

كما ان الاصلاح الضريبي من حيث الاهداف والمرامي هو ليس فقط توحيد لضرائب قائمة او ازالة لحالة تشتت ضريبي او مجرد احلال ضريبة باخرى بل هو ايضاً ارتفاع في كفاءة الادارة الضريبية وفي التحصيل الضريبي فتكون كلفة الاموال المحصلة في ادنى حد لها ، وهذا الأمر يتداخل الى حد كبير وعضوي مع ضرورة التوجه نحو الاصلاح الاداري فلا نستطيع التحدث عن اصلاح ضريبي بمعزل عن اصلاح اداري ولا نستطيع ان نرفع كفاءة الادارة الحكومية مع استشراء حالة البطالة المكثفة ولا يجوز ان يكون الجهاز الضريبي متعثرا ادارياً بل ان نجاح العديد من الضرائب والاجراءات رهن التوجه الاداري السليم مثلما ان الحديث عن خلق مناخ استثماري صحي قادر على احتضان الرساميل العربية والاجنبية لا يكون الا مع توجهات ادارية متطورة ومع اصلاح اداري قادر على ايجاد هذه التوجهات .

معالي الرئيس ،

حضرات النواب المحترمين ،

يتضح مما تقدم ان السمة العامة لسياساتنا الاقتصادية والاجتماعية والادارية هي ما يمكن تسميته حالة من العزل بين الاسباب ونتائجها . فهناك خلط بين سياسة الاقتراض الخارجي واداء الاقتصاد الوطني وبين ادارة الدين ، وهناك عدم انسجام واضح بين السياسة المالية والاختلالات الهيكلية والخارجية من جهة وبين التوجه الحقيقي للاصلاح الضريبي من جهة اخرى ، وهناك عدم ارتباط بين الاسعار الحقيقية او القوة الشرائية للدينار وبين المستوى العام المعلن

للاسعار ، وهذه السمة من عدم انسجام معالجة النتيجة والسبب قد ادت الى توجيه الاجراءات والوسائل للقشور دون الجوهر ، وبالتالي فإن حقيقة الوجع الاقتصادي لا زالت على حالها وأن المعالجة تكاد تكون اقرب الى افرازات هذا الوجع منه الى الوجع ذاته .

وشكراً معالي الرئيس .

معالي رئيس المجلس : الزميلة توجان فيصل والمتحدث الاخير الدكتور عبدالله العكايلة .

السيدة توجان فيصل :

معالي الرئيس ،

زملائي الكرام ،

لن اناقش البيان الوزاري الذي تقدمت به الحكومة لطلب الثقة ، فالبيان لا يزيد عن كونه كليشيه او كوكتيل كليشيهات مما كانت تتقدم به الحكومات السابقة ، وهو بالتالي خال تماما مما يمكن ان يسمى فعلا بالسياسات ، الا اذا افترضنا مثلا ان للحكومة « سياسة مرورية » كونها جاءت على ذكر هذا الموضوع ، دون غيره ، مرتين وفي مكانين متباعدين من خطابها، مرة بشأن نيتها الاهتمام بالسير والامان على الطريق ، ومرة بشأن طريق واحدة بعينها هي الطريق الخلفية في العقبة !!

فاذا ارتضت الحكومة لنفسها في هذه المرحلة المزدحمة بالأولويات والهموم والقضايا الحقيقية التي يغوص اثرها في قلب حاضر الامة ومستقبلها ، اذا ارتضت الحكومة لنفسها ان تبحث في هذه الجزئيات التي هي بعض يسير من العمل الروتيني لبعض قوى الامن العام وليس كلها ، واذا ارضت الحكومة ان تحدد دورها وفهمها للأمن والسلامة العامة بانه دور شرطي المرور ، فان على نواب الامة ان لا ينجروا الى الحديث عن هذه الجزئيات في حين انهم يشاهدون ويسمعون يوميا ما يدل على ان زمام الجريمة بانواعها الاخرى الخطرة القديم منها والجديد على مجتمعنا قد افلت من يد رجال الامن منذ زمن .

وقبل هذا كله فأن هذا الخوض في الجزئيات يصبح هزلياً محضاً في هذا الوقت الذي اصبح فيه امن الوطن والمواطن يؤتى من ثغور غاب حراسها او غيبوا او تواطئوا فيما سمي بمسيرة السلام ومعاهدات السلام وما رافقهما من تنازلات لم تزد على ان بدأت وسوف تستمر وتتسع حسب ما يبدو من نسخ هذه الحكومة عن سابقتها في هذا الشأن وسابقتها لم تزد على ان نسخت وتبنت ما اتاها من الخارج دون ان يكون لها رأي فيه او حتى معرفة .

ان كل ما يمكن ان يقال عن البيان الوزاري او يستفاد منه في شأن الثقة بهذه الحكومة هو انه اول عينة من ادائها .

فبعد كل هذا التأني والبحث والتداول ووضع اللمسات الاخيرة يأتينا هذا البيان الكليشيه الذي كان بامكان صحفي متدرب ان يلملم اجزاءه من افتتاحيات الصحف والمقالات والتعليقات المدجنة والمفرغة خلال بضع ساعات لا اكثر .

فالسؤال اذن هو : ماذا يقول بيان كهذا عن مستوى كفاءة الحكومة ؟؟

واين الربط والخيط الواصل بين هذه الاجزاء الململمة والذي يمكن ان نسميه «سياسات» ؟؟

وعند الحديث عن كفاءة الحكومة اوثر ان لا اعرض مفصلا لكفاءة طاقمها وذلك لان فيها سبعة عشر من زملائي ، ولا ارغب في قول ما قد يفهم انه تجريح فيهم ، فقد جرح هذا المجلس بما فيه الكفاية وجرح نفسه بنفسه ، واخر هذا التجريح الذاتي هو هذه المشاركة الواسعة التي ما زادت على ان اثبتت صحة كل ما قيل سلبا عن المجلس .

ولكن المرور على طاقم كهذا دون توقف امر مستحيل ، فهذه لملمة اخرى لا وجود فيها لمعيار او مقياس او سياسة تنتظم اختيار هذا الفريق الذي يفترض انه مكلف بتنفيذ هذه السياسة .

فهناك قضايا من اعضاء الحكومة السابقة وتسديدات جديدة لفواتير قديمة للدكتور عبدالسلام المجالي والتي شق بها طريقه الى الثقة واجازة الميزانية وتمرير ضريبة المبيعات ، وفوق هذا كله تمرير اتفاقية سلام مع اسرائيل .

فكيف نقيم حكومة فهمها للمسؤولية العامة يصل هذا الحد من الاستهانة بدوره وحتى بلقب الوزير وتعاملها مع المال العام هذا الحد من الاستهتار والتبذير بحيث انها حين وزعت الوزارات وكأنها قطع حلوى في فرح لم تكن تحسب حساب كلفتها المعنوية ممثلة بمزيد من ضياع هيبة المركز العام والحكم وكلفتها المادية المتمثلة في هذا العدد الضخم الذي ازيد الى عدد ضخم سابق من التقاعدات العالية .والالتزامات المالية الكثيرة التي سيدفعها الشعب الكادح من صندوق التقاعد لسنوات طويلة قادمة وطويلة جدا اذا اخذنا بعين الاعتبار ان معظم الوزراء بسن الشباب ، وكل هذا في وقت ترفض فيه الحكومة تعديل رواتب المتقاعدين القدامى الهزيلة وتراوغ وتناور بكل الوسائل لتجنب شمول اعداد كبيرة من مستخدميها بالتقاعد بحجة ان صندوق التقاعد لن يكفي وان لا مال لدى الحكومة !!

فكيف يحرم الانسان العامل طوال عمره في ادنى واصعب الاعمال ، من حقه في التقاعد بينما يغدق التقاعد السخي دون اشتراط سنوات خدمة على من لا يعمل شيئاً على الاطلاق ، اللهم سوى زيادة فساد الدولة المالي والاداري بالتوسط لأقرباءه ولابناء دائرته الانتخابية في كل المنافع والصفقات .

زملائي الكرام ،

لست هنا في مجال اللمز بأحد ولكنني اقرأ ما خطته الحكومة بيدها .. وحين تدير الحكومة ظهرها هكذا صراحة وعلانية لمصالح الامة وتستخف بعقول ابنائها ، يزداد الحاح الدور الصعب المرير الموكول بمن يمثل فعلا هذه الامة تحت قبة البرلمان .

ولست هنا في مجال تقييم الاشخاص

ولكنني في مجال الصدق المتوقع مني حفاظاً على قسمي وعهدي في ذكر الحقائق كما تمليها وقائع وظروف واوضاع لم اصنعها انا ولكنني ملزمة بابداء الرأي الذي يريح ضميري حين تقدم الي ليس فقط لنيل موافقتي بل ايضاً لنيل ثقتي والثقة اكبر واعمق واخطر من مجرد الموافقة ، وهذه هي ذاتها الثقة التي وضعها الشعب فيّ كما وضعها في كل واحد منكم حين انتخبكم ممثلين له ، فالثقة بالتالي امانة هنا لا يحق لنا ان نفرط بها او نجامل او نقايض .

وبذات الموضوعية والصدق اقول ان هذه التشكيلة المطروحة علينا لا تخلو ايضاً من الكفاءات رغم شحها ولكن الكفاءة في غير موقعها واختصاصها ليست بذات فعالية ، وكذلك الكفاءة اذا وضعت في الكفة المغلوطة فانها ترجح الغلط ويصبح صاحبها كما يقول المثل الانجليزي « محامي الشيطان » (The Devil Advocate) .

واعود لأذكر اننا هنا لسنا في مجال الحديث عن اشخاص او تقييم الاشخاص تجاوزا ، وانما هو تقييم لادوار عامة من يختار المشاركين فيها عليه ان يقبل تبعاتها وادل هذه التبعات الخروج من فرديته الى حيز الشخصية العامة دون ان يتوقع اية مجاملة ، فالمجاملة في الحق العام والمصلحة العامة ، وخاصة في الظرف الصعب الخطير القادم بعد توريطنا في إتفاقية اذعانية مع العدو ، المجاملة في هذا الشأن امر يقرب من الخيانة .

ولنا اذ اذكر زملائي الكرام ايضا بضرورة عدم الخلط في حالة حكومة الشريف زيد بالذات بين مؤسسة العرش والسلطة التنفيذية ، فإنني وبذات الواقعية والموضوعية التي تستلزمها المرحلة احذر من ان الخلط قد جرى واصبح واقعا سواء اكان ذلك عن قصد او دون قصد ، ليس فقط في تقييم هذه الوزارة ، وإنما ايضا في الوزارة السابقة التي تولاها سيادته ، وقد طال هذا الخلط مواقف العديد غيرنا ممن كانوا في مقاعدنا هذه إبان تلك الوزارة .

وبعيدا عن حكمي على المجلس السابق والذي هو غير موكل إلي الا بقدر ما هو موكول لأي مواطن صاحب رأي او سياسي صاحب رؤية ، فإن الحكم على كفاءة او اداء رئيس الوزراء مطلوب مني دستوريا الآن ، وما اقدمه لكم بشأنه هو نتيجة متابعة وتمحيص واقعي طويل الأمد لأداء سيادة الشريف زيد في حكومته السابقة ، وهذا الاداء السابق الملموس هو المعيار الذي طبقته في الحكم على حكومة الدكتور عبدالسلام المجالي ايضا .. والمعايير لا تتغير بتغير الاشخاص .

ولا بدأ بالاعمال المنظورة للحكومة عامة والتي اعتبرها البعض انجازا ومنها :

اولا : كان لحكومة سيادته السابقة الباع الاطوال في ربطنا بعجلة خطط صندوق النقد الدولي ووصفاته مما انعكس على اقتصادنا فيما نراه من ركود وعلى مجتمعنا بالفقر وعلى سياساتنا بالتبعية .

ثانياً : فيما يتعلق باتفاقية السلام : حكومة الشريف زيد هي التي ذهبت الى مدريد وبدأت فعلا وعملا هذا الخط وهي التي سارت فيه اطول مسافة وأوصلته الى حيث استلمه رئيس الوفد المفاوض فقط لإنجاز التوقيع على المعاهدة التي تعرفون موقفي وموقف غالبية الشعب منها .

ثالثا : وبخصوص الديمقراطية التي تقول هذه الحكومة انها خيار لها لا رجعة عنه .. لنحاول ان نتعرف على «نوع» هذا الخيار ونفهم كيف تفهم حكومة سيادته الديمقراطية لا بد ان نذكر بأن حكومته السابقة هي عرابة قانون محكمة امن الدولة الذي اباح ، بغلاف من شرعية توقيع مجلس امة اختلطت عليه السلطات والرؤية ، اعتقال ومحاكمة المواطنين دون بينة مما يقبل في اية محكمة نظامية تحترم استقلالها وسيادة القانون عليها .. وتجري محاكمة هؤلاء المعتقلين عسفا في الاغلب الأعم ضمن اجراءات محاكمة لا تلتزم بالحد الادنى مما تلتزم به المحاكم النظامية الاخرى من اصول محاكمات وصفت اساسا لتكون ضابطا لصون العدالة وتجنب الظلم !!.

رابعاً : وفي عهد حكومة الشريف السابق وضمن صلاحية محكمة امن الدولة هذه تم اعتقال ومحاكمة نائبين بتهم لم تقدم لاثباتها من البينات ما يكفي لتوقيف لص عريق ذي سوابق لمدة يوم واحد ، بل إن غياب البينات النهائي ادى الى تلفيق مخجل لبعضها اساء أيما اساءة لصورة الاردن وديمقراطيته ومصداقيته في العالم كله .. وكل هذا لأن احد هذين النائبين حاول فعلا ان يؤدي دوره المحدد له دستوريا في هذه المؤسسة ولا يعقل ان نقول بأن هذه المحاكمة التاريخية بل هذه الفضيحة التاريخية وهذا الوجه البشع للحكم العرفي ، كانت خارج معرفة او مباركة رئيس الوزراء بالذات ، فهو الذي اوكل لضباط المخابرات مهام القضاء واطلق يدهم ومن يطلق يداً عليه ان يسأل عما اقترفت والاختباء خلف مقولة الاستقلال القضائي لن تجدي ، فالعالم كله يعرف ان هذه المحاكم الخاصة القائمة بالعالم الثالث وحده دون غيره لهي مستقلة ولا هي محاكم اصلاً .

خامساً : اما انجاز انتخابات عام ١٩٨٩ التي قيل انها نزيهة ، فهي اولا كاجراءات ومتابعة وتحضير وعمل انجاز اداري لنائب رئيس الوزراء ، وزير الداخلية آنذاك ، اما من حيث هي نزيهة او غير نزيهة فلنا في سمعنا وابصارنا وعقولنا وسمع وابصار العديد من شهود العيان ما يدحض نزاهة اية انتخابات تتم بهذه الوسائل وفي ظل قوانين كهذه تضعها حكومات عرفية في غياب مجلس النواب وتعدلها اخرى لا تقل عرفية بعد ان غيبت مجلس النواب القائم ، ثم تقدم لنا على انها العلاج لشفائنا نحن ابناء الشعب من فقر او نقص الديمقراطية الذي نعاني منه فهم القادرون على السياقة ولكن نحن الذين لا نعرف كيف نركب !!

واذا كانت انتخابات عام ١٩٨٩ اي انجاز فالشكر لنائب رئيس الوزراء وزير الداخلية انذاك ، واذا كان فيها اي تلاعب او تزوير او تشويه فاللوم على من كان وراء السياسة العرفية

تلك . ولا اقول انه سيادة رئيس الوزراء وحديثي عن دور سيادة الرئيس المكلف في هذه الحكومة وفي الحكومة التي سبق وان ترأسها ينطلق من ذات التوجه الذي بدا في خطاب التكليف السامي حين اشار الى مهننة النقابات ، وهو خطاب ملزم للحكومة اكثر من بيانها ذاته، ومن هنا ومع ايماني بأن كل التنظيمات في عهد الديمقراطية بما فيها النقابات يجب ان تكون سياسية كي تصل المشاركة الى كافة القواعد وتنوع وسائلها .

نحن في الاردن الانسان ثروتنا الرئيسية لاننا شعب كفاءات ، ولنا الحق بالمقابل ان يشترط الحد الادنى من الكفاءة فيمن يتقدم ليتولى اكبر واهم امورنا ، والا فان قبولنا باقل من الحد الادنى هو اهانة للأمة وكاننا نقول لهم، كما تكونوا يولى عليكم .

احذركم من الخوف ، ففي الخوف مقتل الرجال .. واحذركم ثانية من الخلط بين السلطات ، فأنتم القيمون على الدستور والديمقراطية ، انتم القيمون على قيام السلطات واستقلالها وبقائها وحسن ادائها .. فأنتم ممثلو الامة والامة هي وحدها « مصدر السلطات » .

وشكراً .

معالي رئيس المجلس : المتحدث الاخير الزميل الدكتور عبدالله العكايلة .

الدكتور عبدالله العكايلة :

بسم الله الرحمن الرحيم

هذه الكلمة باسم نواب كتلة جبهة العمل الاسلامي السادة مع حفظ الالقاب :-

ابراهيم زيد الكيلاني ، عبدالله العكايلة، عبدالعزيز جبر ، عبدالمنعم ابو زنط ، حمزة منصور ، همام سعيد ، محمد عويضه ، محمد الحاج ، بسام العموش ، ذيب انيس ، ضيف الله المومني ، احمد الكوفحي ، عبدالرحيم عكور ، احمد الكساسبة ، بدر الرياطي ، سليمان السعد ، ذيب عبدالله .

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على رسوله الامين وعلى آله وصحبه اجمعين .

معالي الرئيس

حضرات النواب المحترمين

لقد كلفني اخواني نواب كتلة حزب جبهة العمل الاسلامي بالقاء هذه الكلمة نيابة عنهم وقد توخينا في اعدادها مزيجا من نبض الحركة الاسلامية وثوابتها ونبض الشارع الاردني وهمومه واولوياته وهو ما تحمله الحركة الاسلامية في مقدمة برامجها وتطلعاتها ، فالاسلام العظيم الذي تسعى الحركة الاسلامية الى ارسائه منهجا للحكم في حياة الامة انما يعكس ترجمته العملية على قضايا الشعب وهمومه ومشكلاته الحياتية اليومية .

وكما أبنا في الصدق والاخلاص والصراحة بعيدا عن المجاملة الخادعة او التملق

الرخيص او النفاق الذي ما عرفنا له بابا وما سلكنا له سبيلا سنتحدث امام هذا المجلس الكريم حديث الرجال للرجال لا نبتغي غير وجه الله اولا ثم مصلحة شعبنا وامتنا ثانيا .

معالي الرئيس

حضرات النواب المحترمين

لقد كان قدر الحركة الاسلامية ان واكب قيامها همان رئيسيان متلازمان هم اقامة حكم الله في حياة الامة وهم التصدي للغزاة الصهاينة المحتلين لارض الامة ومقدساتها في فلسطين وما تلاها في لبنان والجولان وسيناء .

وقد وجدت الحركة الاسلامية نفسها في ظل واقع عربي ممزق ومتشرذم في ظل نظام عربي تراوح بين العجز امام قوة الاجنبي المستعمر والتبعية المستسلمة لارادته ، الامر الذي دفع العدو الصهيوني بالتحالف مع المعسكر الغربي بقيادة الولايات المتحدة الامريكية الى احكام الهيمنة على منطقتنا العربية الاسلامية ووضع الحركة الاسلامية هدفا استراتيجيا له للحيلولة دون اعطائها فرصة النهوض نحو اقامة المشروع الاسلامي الحضاري الذي يعتبر نقيضا للمشروع الصهيوني والغربي على حد سواء ، وقد استخدم التحالف الصهيوني الغربي كثيرا من الانظمة العربية في ضرب الحركة الاسلامية وملاحقتها من قطر الى قطر باعتبارها تقود طلائع الشباب المسلم الذي يشكل جيش المواجهة للعدو الغاصب ومخططاته التوسعية على امتداد الوطن العربي الاسلامي الكبير .

من هنا يأتي تفسير الحرب المعلنة على الاسلام والمسلمين في شتى بقاع العالم ، ومن هنا يأتي تفسير الصراع الدموي بين الحركات الاسلامية والانظمة العربية التي دخلت هذا الصراع ادوات طيعة في يد الاجنبي لضرب شعوبها يوم لم تمتلك تلك الانظمة ارادتها السياسية ولم تدرك حتى مصالحها الذاتية في فتح الحوار مع الحركات الاسلامية والتعامل مع الواقع والتعايش على اساسه ، فاستبدلت بالكلمة الرصاصة ، وبالمنبر الزنزانة فكان ما كان من نار الفتنة وشلالات الدم التي يبرأ الاسلام والمسلمون الصادقون من مسببيها ومسعريها الذين قدموا لأعداء الامة بسواد صنيعهم ما لم يقو عليه اعداء الامة انفسهم .

ان العنف والتطرف هما النتيجة الحتمية للقهر والظلم والقمع والاستبداد ، والحركة الاسلامية في الاردن وان كانت قد حباها الله بتجربة سياسية اخرجتها من تلك الصورة المأساوية لنظيراتها في اقطار اخرى الا ان انعكاسات تلك الصورة المظلمة على الحركة الاسلامية في الاردن تلقي بظلالها المباشرة احيانا وغير المباشرة احيانا اخرى عليها بما تحمله سياسات الاعداء من تحذير من خطرها وسعي الى تقزيمها ومحاولة عزلها ومنع اثرها وانتشارها باعتبارها عدوا استراتيجيا للمشروع الصهيوني او ما يدسه خصومها ومنافسوها من دسائس عليها مما يصب بالنتيجة في سياسة عزل الحركة الاسلامية ومحاصرتها وعدم تمكينها من دائرة الفعل وبالتالي دائرة التأثير في الجمهور من خلال عدم تمكينها من القدرة على خدمة

الشعب وتلبية احتياجاته .

ان الحركة الاسلامية ممثلة بحزب جبهة العمل الاسلامي وبكتلة نوابه على الساحة السياسية ، قد اختطت منهجية تصدر عن ثوابت ومبادىء ومنطلقات ، وتعي الواقع وما يكتنفه من محددات ومعطيات وتنظر الى المستقبل وما قد يصحبه من توقعات ، وتبعا لهذه المنهجية فقد قبلنا بالتجربة الشورية الديمقراطية ورضينا بالتعددية السياسية ليكون لبرنامجنا الاسلامي نصيبه الفاعل في حياة شعبنا الذي نتشرف بتمثيله وامتنا التي نسعى لاستعادة كرامتها واحياء مجدها .

لقد تعاملنا مع قضايا شعبنا وهموم امتنا وفقا لثوابتنا ومنطلقاتنا المبدئية ، وتفاعلنا مع الواقع بناء على محدداته ومعطياته ، فكان موقفنا من مسيرة ما سمي بالسلام والمعاهدة المبرمة مع عدونا مبنيا على مبادئنا ومنسجما مع محددات واقعنا فرفضنا المعاهدة ولا زلنا وسنبقى نرفضها ايمانا منا بانها تصب في مصلحة عدونا وتكرس الهيمنة له على شعبنا ومستقبل اجيال امتنا .

ان دخول معظم الاقطار العربية المعنية بالصراع مع العدو مرحلة ما يسمى بالسلام معه لم يكن بالذي يدفع بالحركة الاسلامية الى الاستسلام للأمر الواقع بكل تفاعلاته وتداعياته امام المد الصهيوني لا ولا بالذي يدفع بها الى الخروج من الساحة السياسية كما يتمنى العدو ومن يلتقي معه في استراتيجيته السياسية ، بل يرتب عليها دورا فاعلا ومؤثرا في مواجهة ما يترتب على ما سمي بمعاهدة السلام مع العدو من مخاطر الاختراق والهيمنة على شعبنا ومؤسسات الدولة لصالح المشروع الصهيوني التوسعي .

ان ارادة الدولة الرسمية السياسية قد تهزم وفقا للظروف المحلية او الاقليمية او الدولية القاهرة ، لكن الارادة الداخلية للأمة في بناء جبهتها وتحصين ذاتها ومؤسساتها ضد هيمنة عدوها وتحقيق مصالحه على حسابها ومستقبل اجيالها لتبقى رهن مشيئتها ، من هنا فقد نهض حزب جبهة العمل الاسلامي مع الاحزاب الاخرى الرافضة للاذعان لارادة العدو الى تشكيل جبهة اسلامية قومية وطنية لمقاومة الاذعان للعدو والتطبيع للعلاقات معه .

معالي الرئيس ،

حضرات النواب المحترمين ،

لقد ذهبت حكومة توقيع ما سمي بمعاهدة السلام مع العدو وجاءت هذه الحكومة، لمواجهة مرحلة جديدة قال بيان هذه الحكومة في مستهل فقراته في وصفها بأنها « مرحلة التغيير التي يستكمل فيها الوطن بناء دولة القانون والمؤسسات وتعميق الممارسة الديمقراطية وتحقيق العدالة والمساواة الشاملة بين الناس كلهم ونقل الاصلاح الشامل الى مرحلة اعادة البناء برؤى واضحة ومنهجية سليمة » ، انتهى الاقتباس .

وجملة التساؤلات التي نطرحها حول هذه الفقرة من بيان الحكومة التي تشكل لب البيان بأسرة وتستحق الوقوف عندها ومناقشتها والقاء الاضواء عليها لاختبار واقع الدولة في ظلها هي :

هل توحي هذه الفقرة حول دولة القانون والمؤسسات بأن بناء هذه الدولة قد استقر وقام وان ما ينقصه هو مجرد استكمال ؟ بمعنى ان ما بني في هذا المجال اكبر مما تبقى كما يوحي ظاهر الدلالة في عبارة الاستكمال للبناء ؟

ان من يفحص واقع الدولة في ظل هذا الشعار يجد بكل امانة ان دولة القانون والمؤسسات في واد وواقع الدولة في واد آخر .

فهل في ظل دولة القانون والمؤسسات تسلب الصلاحيات المنصوص عليها في القوانين لا بل في الدستور وحتى من اعلى مراكز المسؤولية في الحكومة من الوزراء وتتركز في يد المتنفذين في الاجهزة الامنية سواء كانت تلك الصلاحيات متعلقة بالتعيين او منعه ، او النقل او الاحالة على التقاعد ، او اسناد المراكز العليا في اجهزة الدولة ؟ وان تلك القرارات لا تستند بكل اسف الى حقائق موضوعية ولا الى مصالح وطنية بل تنطلق من علاقات مزاجية او مصلحية ذاتية شكلية ، وهل في ظل دولة القانون والمؤسسات تحارب اكبر قوة سياسية ذات اكبر حزب واكبر كتلة نيابية وتحرم من حقوقها الدستورية في اخذ مواقعها في اجهزة الدولة ابتداء من مراكزها العليا وانتهاء بصغار الموظفين فيها .

وهل في ظل دولة القانون والمؤسسات تلاحق العناصر الخيرة الاسلامية في الجمعيات الخيرية والاندية واللجان وتجفف موارد العمل

الاجتماعي الخيري والتطوعي الذي كان يحمل عن الدولة عبئا كبيرا في اعالة ورعاية ومساعدة عشرات الآلاف من الاسر في مختلف محافظات المملكة ؟

وهل في ظل دولة القانون والمؤسسات يتم التلاعب بملفات التحقيق وتختفي من ملف قضية طلبة جامعة مؤتة اوراق التحقيق الذي تم مع المتهمين في المخابرات العامة ؟

وهل لنا ان نصدق بعد كل الذي رأيناه في قضية ما سمي النفير الاسلامي وقضية جيش محمد هل لنا أن نصدق ان هنالك قضية حقيقية اسمها الافغان العرب وأخرى اسمها قضية طلبة جامعة مؤتة ؟!

ان الظلم ظلمات مر المذاق كطعم العلقم ، واذا لم يكن نواب الامة قادرين على رفع الظلم عن الشعب فما هو مبرر وجودهم وما هي جدوى استمرارهم فهل هذه الحكومة اذن ستبدأ ام ستستكمل بناء دولة القانون والمؤسسات .

ان الدرب طويل وان المسافة جد شاسعة بين واقع الحال ومنطق المقال .

واما عن تعميق الممارسة الديمقراطية فيبدو ان مصطلح التعميق الذي تكرر تباعا في بيانات الحكومات لا يترك اثراً حقيقياً خلف الحكومة - اية حكومة سابقة ، لترفع اللاحقة شعار التعميق لما انجزته سابقتها .

وقد شهد بلدنا تراجعاً كبيراً في مسيرة الديمقراطية التي شهدناها في اواخر عام ١٩٨٩

بدأت بالتزوير الواضح في الانتخابات النيابية لعام ١٩٩٣ والتي زورت فيها ارادة الشعب بشتى الوسائل ثم استمرت مسيرة التراجع عن النهج الديمقراطي خلال عهد الحكومة السابقة حيث منعت المعارضة من التعبير عن رأيها تجاه اكبر حدث في حياة الشعب والامة وهو الصلح مع العدو ، حيث ضيقت الحكومة هامش العمل وساحة التحرك للمعارضة الى اضيق الحدود في الوقت الذي سخرت فيه وسائل الاعلام كافة لحشد التأييد واقامة المهرجانات الداعمة للموقف الرسمي تجاه المعاهدة التي صورت للشعب على انها انجاز تاريخي للشعب والامة وانها قد اعادت الحقوق كاملة وانها تحمل في ثناياها التنمية والازدهار والرخاء وانها سوف تقضي على الفقر والبطالة وها هو الشعب الذي صفقت بعض قطاعاته للسراب الذي طالما حذرنا من مغبة التضليل والمغالاة والافراط في نسجه يستيقظ اليوم على الحقيقة المرة التي يعيشها كل مواطن من كساد وركود وتفاقم اسعار وتدن لمستوى المعيشة وتآكل لدخول موظفي الدولة وتفشي لهياكل البطالة واستفحال للفقر وتداول للسلع فيما يسمى بالاسعار المحروقة في عملية لضرب الصناعة والتجارة والاقتصاد الوطني .

هل من تعميق المسيرة الديمقراطية ان تصنف المعارضة من قبل الحكومة او غيرها المعارضة التي تعارض الخطأ والباطل والفساد وتغول السلطة وهيمنة بعض المتنفذين في الاجهزة الامنية على مؤسسات الدولة ووزاراتها والمعارضة للمسيرة السلمية على ان هذه جميعا ضد مصلحة البلد ؟ ترى من ذا الذي يقرر مصلحة البلد ويعمل بحق وحقيقة لتحقيقها ؟ اهم المستفيدون من المتاجرة بشعارها أم الصادقون العاملون على صونها ورعايتها .

أمن تعميق المسيرة الديمقراطية ان تعاقب المعارضة الصادقة المنتمية المخلصة لبلدها وشعبها وامتها باشخاص القائمين عليها او ابنائهم او المنتسبين لحزبهم وحركتهم او حتى جماهيرهم الانتخابية بحرمانهم من حقوقهم او فقدان مواقعهم بسبب مواقف المعارضة التي هي قوة للوطن والشعب والامة ؟

امن تحقيق العدالة الاجتماعية والمساواة الشاملة بين الناس كلهم ان يطلق بعض الوزراء ايديهم في وزاراتهم ليحيلوها الى مغانم لا الى دوائرهم الانتخابية فحسب بل الى الفئات التي ادلت باصواتها لهم اثناء الانتخابات النيابية ؟ ويمنعون المواطنين الذين حازوا على حقوقهم وفقا للأسس المعتمدة في ديوان الخدمة المدنية وتم ترشيحهم رسميا من حقهم في التعيين وهم من ابناء دوائرهم الانتخابية ؟

امن تحقيق العدالة الاجتماعية والمساواة الشاملة بين الناس ان يقوم بعض الوزراء بتقديم الخدمة وان تتم التعيينات في المراكز القيادية في الدولة وفي المواقع التابعة لوزاراتهم او غيرها على اسس جهوية او اقليمية ومصالح انتخابية ؟

امن الاصلاح الشامل الرامي الى اعادة البناء برؤى واضحة ومنهجية سليمة تغييب العناصر النظيفة الكفؤة الامينة والقوية عن مواقع المسؤولية في الدولة ؟

امن الاصلاح الشامل ان يستفرد بمواقع الدولة ومراكز المسؤولية محاور الاستقطاب القائم على الشللية والاستزلام او الجهوية والاقليمية البغيضة ؟ .

إن امامك يا سيادة الرئيس مهمة جسيمة ووضعا غاية في الصعوبة فهل لحكومتكم هذه وامام هذا الواقع من رغبة حقيقية وقدرة فاعلة على التغيير لا في الشعارات ولغة البيانات بل في النهج وفي السياسات ؟

معالي الرئيس ؟

حضرات النواب المحترمين ،

لقد تتبعنا فقرات بيان الحكومة ونحن نعلم كيف تعد البيانات لتحوي اجمل الشعارات وامتن العبارات فوجدناه شأنه شأن سابقاته من بيان الحكومات في معظم محاوره ومجمل مرتكزاته سواء ما كان منها على الصعيد الوطني او العربي او الدولي .

وقد بحثنا في البيان عن ملامح حقيقية للتغيير في النهج الحكومي والسياسات المتعاقبة له فما وجدنا في هذا البيان ما يترجم توجهات حقيقية نحو التغيير الذي استهل البيان فقراته بالتبشير بمرحلته .

لقد توقع الشعب كما توقعنا تغييرا حكوميا ، ولم نتوقع تغييرا لرئيس الوزراء السابق اكثر منه تغييرا لحكومة سابقة حيث تسلم وزراء من الحكومة السابقة ما يقارب نصف الحقائب الوزارية في هذه الحكومة .

ان مقتضيات المرحلة التي يمر بها شعبنا وامتنا تتطلب في تقديرنا ما يلي :

١ - حكومة تغيير حقيقي باشخاصها وبرنامجها ، حكومة تسعى جادة نحو تطبيق شرع الله حكومة وحدة وطنية وانقاذ وطني تعكس التمثيل الشامل للقوى السياسية والمناطق الجغرافية وتحوي كفاءات عالية ورموزا موثوقة تجسد وحدة الشعب كما تحوز اهلية قيادة المرحلة .

٢ - حكومة تعي خطورة التطبيع مع العدو وتسعى لتحصين الشعب ومؤسسات الدولة ضد مخاطر اختراقه لامننا وهيمنته على اقتصادنا وتدميره لاخلاق شبابنا .

٣ - حكومة تأخذ على عاتقها احترام الحريات العامة وحقوق المواطنين المشروعة الدستورية في التعبير عن الرأي دون خوف من ملاحقة او تهديد بفصل من وظيفة او حرمان من حقوق كما ترعى حق المواطن في العمل والسفر وانشاء الجمعيات والاندية والمنتديات والاستفادة من البعثات وان تتحمل مسؤوليتها في كف ايدي المتنفذين في الاجهزة الامنية عن التدخل في كل هذه الشؤون ما دامت هذه الشؤون جميعها تسير وفق تشريعات دستورية وقانونية لتحدد صلاحيات الجهات صاحبة الشأن في اعطاء القرار فيها .

٤ - حكومة تحترم الممارسة الديمقراطية وتسعى بحق نحو ترسيخها واقعا لا شعاراً فارغاً ، تحترم حق المعارضة في التعبير عن رأيها بكل الوسائل التي كفلها الدستور ونصت عليها قوانين الحريات العامة في مجال الاحزاب السياسية والمطبوعات والنشر والتنظيمات النقابية التي تضطلع الى جانب دورها المهني بدور سياسي فاعل كونها تضم نخب فنية مثقفة واعية ومستنيرة كما تدفع بمسيرة الديمقراطية نحو العمل الديمقراطي المنظم فتخرج الى حيز الوجود قانون الاتحاد العام لطلبة الاردن الذي احاله المجلس السابق الحادي عشر بالاجماع الى الحكومة لتتقدم بمشروع قانون خاص به ليتسنى تنظيم الجسم الطلابي الذي يمثل الشريحة الضخمة المثقفة والواعدة بمستقبل الاردن الحضاري .

٥ - حكومة تعيد الى رسالة المسجد هيبتها وعظمتها ودورها الرائد في التثقيف والتوعية وصياغة العقل المسلم صياغة عميقة وشاملة ومتوازنة وواعية ومستنيرة ومدركة لواقع الامة والاخطار المحدقة بها فتسند الى علماء الامة الثقات المؤهلين والمبدعين مهمة الوعظ والتدريس والخطابة لتحصين الشباب واعدادهم اعدادا مؤهلاً لمجابهة التحدي والوقوف في وجه مخاطر الغزو الصهيوني واطماعه وتطبيع العلاقات معه .

٦ - حكومة تعني بالعملية التربوية عناية فائقة في ظل هذه المرحلة ، نصوغ فيها المناهج صياغة تهيء فرص الابداع والابتكار وإعمال العقل والتدرب على التفكير لبناء العقل القادر على مواجهة معركة التحدي الثقافي الصهيوني والغربي بكل ما تتطلبه هذه المعركة من تسلح بمنظومة القيم الحضارية والثقافية الاسلامية جنبا الى جنب مع التسلح بمعطيات العلم والتطور التكنولوجي المعاصر في مناخ من التفاعل المستند الى الرؤية الواضحة القائمة على الحوار الهادف ، الموجه نحو الاهداف الدقيقة التي تشكل معالم الشخصية بأبعادها الوطنية والقومية والاسلامية والعالمية في اطار من التكامل والتوازن والشمول .

٧ - حكومة تسعى بكل جدية واخلاص الى ربط الاردن بعمقه العربي والاسلامي وجعل التزاماته الوطنية والقومية والاسلامية فوق كل التزام او معاهدة من خلال مواقف عمله تجاه الاشقاء المحاصرين في العراق وفي ليبيا ونصرة قضايا الاشقاء المسلمين الذين يتعرضون للذبح والابادة في العالم وبخاصة قضايا شعب البوسنة والشعب الشيشاني .

بالمناسبة معالي وزير الاعلام التزمت ان تبث هذه الكلمة كاملة باعتبارها تمثل سبعة عشر نائباً .

٨ - حكومة يعكس اعلامها بكل وسائله

المرئية والمسموعة والمقروءة هوية الشعب وفكرة وعقيدته وينسجم مع منظومه قيمة العربية الاسلامية وياخذ دورا متميزا في هذه المرحلة في تحصين الرأي العام ضد مخاطر الاعلام الصهيوني والغربي وما يحمله من رسالة تستهدف خلخلة قيمنا وتدمير اخلاق شبابنا وتصدير آفاته الاجتامعية الى مجتمعنا وشعوب أمتنا ، كما لا بد أن تتحمل الحكومة مسؤوليتها تجاه الهبوط الخلقي والترويج للرذيلة التي تخصصت فيها بعض صحف الاثارة الاسبوعية التي زاد من تماديها وإمعانها في الاساءة عدم محاسبتها ومعاقبتها على سوء صنيعها .

٩ - حكومة تتصدى لهموم المواطن ومشكلاته المستفحلة في الفقر والبطالة بتقديم خطة وطنية شاملة تحمل رزمة من المشروعات والاجراءات لا مزيدا من الخطب والشعارات خطة نستنفر فيها كل الامكانات المحلية في القطاعين العام والخاص ، وتستقطب لها المعونات الخارجية في محاولة جادة للتعامل مع هموم المواطن ومشكلاته في هذين المجالين على ساحة العمل وارضية الواقع .

١٠- حكومة تتلمس أوضاع موظفي الدولة في الجهازين المدني والعسكري باستجابات واعية لتآكل دخولهم باحداث زيادات دورية في رواتبهم تعينهم على انتشالهم من خط الفقر الذي اصبحوا يراوحون حوله .

كما تتلمس بروح المسؤولية حاجات المتقاعدين على حساب الضمان الاجتماعي باحداث زيادة نوعية في الرواتب التقاعدية للضمان الاجتماعي .

كما تتلمس حاجات المتقاعدين في الجهازين المدني والعسكري الذين لم تشملهم التعديلات الاخيرة في قانون التقاعد المدني والعسكري باحداث زيادة مجزية تنقلهم ولو تدريجيا الى وضع نظرائهم من المتقاعدين وفقا للتعديلات الجديدة ، كما تسعى الى شمولهم بمشاريع الاسكان الوطني من خلال الشروع في مسح اراضي الدولة حول المدن والقرى تمهيدا لتخصيصها لغايات الاسكان الوطني وتوجيه صناديق الاقراض ومؤسساته في القطاعين العام والخاص نحو تمويل هذه المشاريع وبكلف ميسرة وعلى مدة زمنية مريحة .

١١- حكومة تمضي ببناء قوة الدولة العسكرية لا بصرفها السلام المزعوم عن المضي في العناية بدعم قواتنا المسلحة وإعدادها تدريبا وتسليحا وتحديثا كي تكون قادرة على اداء واجبها في الدفاع عن الوطن امام ما يتهدده من مخاطر . لقد أقلقنا ما يتردد من نية لتقليص حجم القوات المسلحة كما اقلقنا ما تناهى لمسامعنا من ترميج اعداد كبيرة من الفرقة الثانية عشرة من الضباط والافراد قبل بلوغ مدة التقاعد نرجو الا يكون ذلك

صحيحاً .

كما أن الاعداد لقواتنا الامنية اعدادا متميزا او دعمها الكامل وتوجيهها لدورها الخطير في هذه المرحلة من تصد للاختراق الصهيوني لامتنا ومؤسساتنا يعتبر من أولى أولويات عمل الحكومة في هذه المرحلة .

١٢- حكومة تثبت ممارسات وزرائها بانها حكومة الوطن بأسره ، تنظر الى المعارضة على انها قوة للوطن والشعب والامة وتتعامل معها على هذا الاساس فلا تكون حكومة لمانحين الثقة لها ، تمنح المانحين خدماتها ، وتمنع عن الحاجبين حقوق المواطنين في تلك الخدمات .

فالحاجبون للثقة يستخدمون حقا دستوريا في الحجب تماما كما يستخدم المانحون للثقة حقا دستوريا في هذا المجال .

ان الحكومة التي تتعامل مع النواب وفق هذا المضمار تحول الحكومة الى شللية وانتهازية وصولية أقرب ما نكون الى تنظيم العصابات .

١٣- حكومة تنظر الى الاهل غربي النهر نظرتها الى الاهل شرقية تكبر فيهم جهادهم وتسعى جاهدة مخلصة لتخفيف معاناتهم ترسخ سياساتها وقراراتها جعل الحاضر جسرا لربط مستقبل العلاقات بين الاهل شرقي النهر وغربيه بماضي تلك العلاقات قبل كارثة الاحتلال الصهيوني وما نجم عنها من تداعيات وتصدعات على صعيد لحمة الشعب وتماسك بنيته الاجتماعية .

١٤- حكومة تنظر الى القدس مسرى رسول الله ومعراجه وقبلة المسلمين الاولى نظرتها الى مكة والمدينة وتعتبر التفريط فيها او التنازل عنها مساسا بعقيدة الشعب والامة وتعتبر استعادة السيادة العربية الاسلامية عليها أمرا غير قابل للتفاوض إذ لا قيمة للولاية الدينية على المقدسات فيها بغير سيادة سياسية على المدينة المقدسة التي تضمها .

١٥- حكومة تتقدم بقانون انتخاب حضاري معاصر يتجاوز كل المحددات والمقيدات لارادة الشعب في إفراز ممثليه وتتسع فيه قاعدة التمثيل ليكون النائب نائب أمة ووطن لا نائب حي أو عشيرة فحسب وان يختفي سنة نظام الصوت الواحد الذي أتى على نسيج الوحدة الوطنية ورسخ الفئوية والطائفية والجهوية والاقليمية وقزم قاعدة التمثيل النيابي ، وأن يراعى فيه التوازن والعدالة في توزيع الدوائر وعدد المقاعد المخصصة لها وفقا للكثافة السكانية والمناطق الجغرافية .

معالي الرئيس

حضرات النواب المحترمين ،

هذه هي اهم مواصفات الحكومة التي كنا ننتظر وتلكم هي اهم القضايا والمشكلات التي تتزاحم على قائمة اولويات برنامج عملها ، فأين هذه الحكومة من هذه المواصفات وأين نقف من الالتزام بالتصدي لجملة هذه القضايا والمشكلات . اننا نحترم شخص سيادة الرئيس المكلف كما ونحترم اعضاء الفريق الوزاري سواء منهم من تربطنا بهم علاقات الزمالة او علاقات الصداقة او من يمليه واجب الاحترام الانساني لاشخاصهم كما نقدر العناصر المؤهلة في الفريق الوزاري ، الا اننا ومع كامل الاحترام للحكومة المكلفة لا نرى فيها فريقا ولا بيانا مواصفات حكومة التغيير التي جاءت لتواجه تحديات المرحلة وتجابه المخاطر المصاحبة لها .

الامر الذي يستدعي منا مراقبة عملها ، ومتابعة ادائها ومساءلة وزرائها عن كل خلل او خطأ او فساد او ظلم او اطلاق يد لمصالح فئوية او جهوية او اقليمية او غايات انتخابية مؤكدين على دعمنا ومساندتنا لكل من يحسن صنعا والله نسأل السداد في القول والرشاد في العمل، انه نعم المولى ونعم النصير .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

معالي رئيس المجلس : وعليكم السلام ورحمة الله ، زملائي الافاضل كنت اتوقع ان يكون معالي الدكتور عبدالله العكايلة اخر المتحدثين لكن الدكتور الاقطش يقول لي اين اسمي يبدو ان اسمه قد سقط من بين الاسماء فاعتذاري لك دكتور عبدالمجيد ، تفضل وارجو بإيجاز يا دكتور .

الحضور الاخوة المواطنين الذين في النظارة ارجو عدم التدخل في هذه القاعة ، اذا تكرر ما حصل ساخلي الشرفة كاملة ارجو عدم التدخل في ما يدور تحت القبة .

تفضل دكتور عبدالمجيد .

الدكتور عبدالمجيد الاقطش :

معالي الرئيس ، حضرات النواب الكرام

احييكم بتحية الإسلام فالسلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد ،

إن البيان الوزاري الذي تقدمت به الحكومة لنيل الثقة من هذا المجلس قد جاء شاملاً وجامعاً لمتطلبات المرحلة القادمة واننا نطالب الحكومة بالالتزام به وبتنفيذه على اكمل وجه - فليس العبرة بالسطور وإنما بما يطبق على ارض الواقع .

وهنا لا اريد ان ادخل في التفصيلات ولكني اريد ان اشير الى بعض النقاط التي لا بد منها :-

١ - فيما يتعلق بوزارة التعليم - وبصفتي الرئيس الحالي للجنة التربية والتعليم في هذا المجلس الكريم ، فإنني اطالب الحكومة - بالإستعجال برفع قانون التعليم العالي - وقانون معدل لقانون الجامعات الاردنية وقد اخبرني معالي وزير التعليم العالي بأن الحكومة بصدد الإنتهاء من هذين القانونين .

٢ - الناحية الصحية - لقد قامت الحكومة السابقة بشراء مستشفى النديم وشعر المواطنون في مأدبا بهذا الامر وبدأت الفوائد تنهال عليهم من استخدام هذا المستشفى ولكننا شعرنا بأن هناك خلل قد حدث في المستشفى

القديم نأمل من وزارة الصحة ان تقوم بدراسة عملية للاستفادة من المبنى ومن الاجهزة الطبية الموجودة فيه ، والناحية الاخرى لقد تحدثت في العام الماضي وفي جلسة الثقة وناشدت الحكومة بان هناك العديد من الاجهزة الطبية وبخاصة جهاز علاج الاسنان في مدينة مأدبا في الحي الجنوبي ومثله العشرات من الاجهزة قد دخل الآن في العام الثالث وهو في مكانه ، وقد علمت بالامس ان المتعهد الذي قام بشراء تلك الاجهزة لن يسحب تلك الاجهزة المخالفة للمواصفات الا قبل اسابيع قليلة ولم يقم بشراء البديل عنه .

٣ – الاصلاح الاداري والتنمية الادارية والبحث عن الكفاءات في شتى المجالات للنهوض بالدولة وتحقيق الافضل في شتى الميادين الصحية والزراعية والتربوية والاقتصادية وما تزال الشكوى مستمرة على الرغم من استحداث وزارة ادارية ، وعلى الرغم من وجود ديوان الرقابة والتفتيش الا ان الخلل ما يزال مستمرا وانا هنا لا اريد ان ادخل في تفصيلات هذا الخلل ولكنني اقول بأن الرقابة الذاتية التي يجب ان تتوفر لدينا يجب ان تكون عند كل الناس في هذا المجتمع ونحن نعيب على الاخرين وكما قال الشاعر :

نعيب زماننا والعيب فينا
وما لزماننا عيب سوانا

٤ – الاعلام – انني اطالب الحكومة ان تلتزم بما جاء في بيانها في مجال الاعلام ، وهنا اقول ان هذا البلد متميز بعقيدته واصالته وتمسكه بتراثه وعاداته وتقاليده المحكومة بتعاليم الاسلام الحنيف ، فيجب ان تضبط البرامج الاذاعية والتلفازية وان لا نلقي الحبل على الغارب لأن الخاسر الوحيد هم نحن ، فلذات اكبادنا الذين نعدهم من اجل المستقبل ليكونوا الدفاع الاول عن هذا الوطن .

نقطة اخيرة في الملاحظات .

٥ – الفقر والبطالة – هذه القضية كلنا حولها ندندن ، وذلك لاننا نعاني منها جميعاً وان القضية لا تحل بالامنيات ولكنها تحل بتوفير المشاريع الاقتصادية الكاملة .

٦ – العلاقات العربية – نطالب الحكومة بالاستمرار في محاولاتها الايجابية وما شهدناه عبر الايام القليلة الماضية بمد جسور المحبة بين الدول العربية ومن اجل اعادة الدفء اليها واذابة الجليد ورأب الصدع لتتحقق الامور التي تخدم هذا البلد حكومة وشعباً – ان شاء الله –

٧ – العلاقة ما بين السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية ، هذه القضية تحدث عنها الاخوة الزملاء وعلقوا عليها كثيرا ، وقد وجدت نفسي في موضع الحيرة كيف يستطيع الانسان ان يجمع في وقت واحد بين الشيء وضد ذلك الشيء .

لا نستطيع ان نجمع بين الضدين وذلك لانه لا بد من ملاحظات رأيت من المناسب ان تقال في هذا المجلس ، فقد نظرت الى تشكيل الحكومة نظرة شاملة المتأمل وبكل تجرد من اجل الوصول الى الحقيقة فوجدت فيها من الايجابيات الشيء الكثير ومن السلبيات

القليل القليل ، وهنا اثني على ما قام به سيادة رئيس الوزراء من نهج ديمقراطي حين ادخل سبعة عشر وزيراً من هذا المجلس وانني اذ اؤيد هذا الموقف فانني اطالب ان تكون هناك الحكومة القادمة بكامل اعضائها من هذا المجلس لانه جدير بتحمل المسؤولية ولديه كفاءات بأن يقوم بالدور الكبير واذا حدث نقص في اي وزارة من الوزارات فلا مانع من ذلك الا ما اضطررتم اليه .

انني اذ اتحدث في هذه النقاط فأنا لا اعيب على احد من الوزراء في خلق او دين ولا اعترض عليه في علم او جهل ولا اعترض عليه في طول او عرض ولا اعترض عليه في قوة او ضعف لان هذا ليس في احد من البشر انه من الفطرة الانسانية التي اودعها الله سبحانه وتعالى فينا ونحن لا نملك تغيير لها وان المعترض على اي فرد من الافراد في هذه الصفات التي ذكرت هو يكون معترض على قدرة الله سبحانه وتعالى الذي يقول في كتابه العزيز :

« يا ايها الانسان ما غرك بربك الكريم الذي خلقك فسواك فعدلك في اي سورة ما شاء ركبك » .

فمن منا له دور في شكله في طوله في علمه في نفعه في قوته الامور بكاملها بيد الله «ولله في خلقه شؤون» .

معالي الرئيس ... الاخوة الزملاء الكرام

اذا كان سيادة رئيس الوزراء قد اختار هذا الفريق الوزاري من اجل ان يعمل معه في المرحلة القادمة فاننا نقدر له هذا الاختيار وهو مجتهد في ذلك ولكل مجتهد نصيب .

معالي الرئيس ... الاخوة النواب الكرام

اقول يا سيادة رئيس الوزراء انطلاقاً من المصلحة العامة والتعامل مع الواقع لا الخيال من خلال الممارسة الفعلية وما يترتب على ذلك من نصيحة اخوية « فالدين النصيحة ، قلنا لمن يا رسول الله ، قال لله ولكتابه ورسوله ولأئمة المسلمين وعامتهم » فنحن لا نكتم النصيحة واننا حين نظرنا الى قطار هذه الحكومة في مرحلة التشكيل رأيناه يمعن النظر ويقف عند بعض المحطات ويمر سريعاً عن محطات اخرى ، لقد احدثت هذه التشكيلة الحكومية ردة فعل عند قطاع عريض من شعبنا الاردني من شماله الى جنوبه ومن شرقه الى غربه ودافعنا نحن عنها بكل ما اوتينا من قوة في موقف محرج لم نتعرض له قبل وقد قلنا له لقد جئنا الى قبة هذا المجلس لنمثلكم كنواب وليس كوزراء واذا كان رئيس الوزراء الحالي او السابق اراد ان يدخل بعض النواب في هذه الحكومة فهذا امر لا يتعارض مع الدستور ولا نعترض عليه بل نبارك له فيه وندعمه بكل ما اوتينا من قوة .

معالي الرئيس ... الاخوة النواب الكرام

نحن ننقل يا سيادة الرئيس بنص الشارع لاننا قد دفعنا الى هذه القبة ممثلين عنه من اجل ان نطالب بحقوقه ، وانني اذ اقول ان ذلك الشعور بالابعاد قد احدث بعض الشيء وحتى ان البعض منهم ربما فسره بأنه تجاهل مقصود وهنا رأينا ان اثاراً سلبية ووصل الامر الى بعضهم الى درجة الأحباط وخاصة حينما علم

انهم قد دفعوا بممثليهم الى هذا المجلس وقام البعض باحراق مراكبهم عند مدخل مجلس الامة ظنا منهم انهم وصلوا الى شاطىء الامان، وانا اقول يا سيادة الرئيس بأننا قد وصلنا الى شاطىء الامان فعلاً ، رغم اننا بعد ان احرقنا مراكبنا التي وقفت امام المجلس نظرنا من خلفنا فاذا بقوم يصطلون على نيرانها ، اي يتدفئون على نيرانها ، واذا بآخرين يشيرونها غمزاً ولمزاً يشككون بولائنا واخلاصنا لهذا البلد ونحن نقول ، وسأضرب اليكم امثلة الآن من الواقع العملي والفعلي الذي رأيناه حينما كنا في ذلك المشهد التاريخي الذي رفعنا فيه جباهنا عالية ، رفعنا فيه الجباه عالية مؤيدين وسائرين على خطى قائد مسيرتنا ورائد وحدتنا جلالة الملك الحسين المعظم .

اقول يا سيادة الرئيس ان من بعض العبارات التي وصلت الّي وحملوني اياها امانة ان اقول انهم لن يعدوا ليكونوا قطنا محشواً في وسائد عليها الغير يتكؤون وبأنهم لن يعدوا ليكونوا صوفاً منفوشاً او مبسوطاً على تلك المراتب التي عليها يناموں ولكنهم شعب اكدوا بكل ما اتيت هذه الكلمة من معنى ليقوموا بالدور الموكل اليهم .

معالي الرئيس حضرات السادة النواب

ان الحديث الصريح الواضح يحقق الهدف ويصل بنا الى بر الامان ، وان النائب تحت هذه القبة يصارع على جبهتين متناقضتين الاولى : القاعدة الشعبية التي اوصلته الى هنا . والثانية : السلطة التنفيذية الذي يتلمس الطريق من اجل الوصول الى قلوب وزرائها .

والجمع ما بينهما يحتاج الى كثير من الشجاعة والى كثير من التضحيات .

معالي الرئيس حضرات السادة النواب

انني تغنيت تحت هذه القبة وعلى شاشة التلفاز الاردني وفي المنتديات العامة والخاصة تغنيت ورفعت صوتي عالياً بكلمة جلالة الملك المساواة بين ابناء الوطن الواحد من شتى المنابت والاصول ، وما زال جلالته يعتبر الوحدة الوطنية اساس الاستقرار الذي ينبت من خلاله قوة هذا البلد اقتصادياً وسياسياً وعسكرياً ، ان هذه التشكيلة الوزارية بكل احترامي ومحبتي لها ولافرادها قد تركت شيئاً من الضبابية على هذا القطاع من شعبنا ونحن نمر في مرحلة خطرة ما بعد توقيع معاهدة السلام التي دافعنا عنها وايدناها بكل ما اوتينا من قوة لا من اجل ان نحصل على مغنم زائد او على منصب مؤقت وانما لاننا نؤمن بثوابتنا التي لا تتغير ولاننا لا نعترف بان المتغيرات السياسية والاقتصادية في عالمنا العربي بشكل خاص والعالم الاسلامي والعالمي بشكل عام يفرض علينا ان نغير في مواقفنا وهذا كما قلت في السابق لا يخالف ما جاء في ثوابتنا في عقيدتنا وانني انظر الى مستقبل مشرق – ان شاء الله – لشعبنا الاردني وامتنا العربية الإسلامية الواحدة.

معالي الرئيس حضرات السادة النواب

ان الإستقرار النفسي للمواطن هو اساس في كل امر من امور الحياة « وصدق الله العظيم الذي اطعمهم من جوع وآمنهم من خوف » .

وكلمتي الاخيرة سوف اتحدث بها عن الثقة بالحكومة ، ان الثقة بالحكومة لا تتجزأ ولو كانت الثقة بالحكومة تتجزأ لاعطيت سيادة الرئيس ثقة كاملة غير منقوصة ولاعطيت البعض الاخر انصافاً وارباعاً واثماناً واسداساً واعشاراً وصفراً .

قلت يا سيدي يا معالي الرئيس ويا حضرات السادة النواب بأنني لا اعيب على احد من الاخوة في شيء لا ارادة له هو فيه لم يقم بالتكلف فيه من فطرته من خلق الله سبحانه وتعالى فيه ، لا يستطيع ان يدفعه عن نفسه ولكنني لا استطيع ان اسكت عن شيء لاحظته بأم عيني رأيته بأم عيني او لاحظته على ارض الواقع وهنا انا اسأل هل يا سيادة الرئيس يمكنني ان اعطي الثقة لوزير جعلنا في موقف كنا فيه نرفع الرؤوس عالياً وهو يطأطىء الرأس مخفي وجهه بقبعته في وادي عربة يوم كنا نشامى على جراحاتنا ونتفاخر بقوتنا وقياداتنا ، انا اقول يا سيادة الرئيس كيف لي ان اعطي الثقة لوزير اراه قد انتفخ وانتفش ثاني عطفه يسير في جدران هذا المجلس يمسح عارضيه بجدران هذا المجلس تارة وبجدران مجلس الوزراء تارة اخرى مدعياً بأن الحكومات المتعاقبة في المملكة الاردنية الهاشمية لا تستطيع ان تستغني عن وجوده ، وحكومات الشريف زيد بن شاكر بشكل خاص فهو بالنسبة لها بمثابة الروح الى الجسد .

انا لا اعلم اذا كان احد قد ولد من بطن امه وزيراً .

والملاحظة الاخيرة انا اتسائل كيف لي ان اعطي الثقة لوزير كرس همه من اجل ان يخدم منطقة معينة ونحن هنا حينما نتحدث عن التشكيل الحكومي وحينما ترفع الاصوات من بعض النواب على ذلك ليس حباً في الوزارة انما من يكبر يكبر في نفسه ولا يكبر بمنصبه لانه اذا كبر بالمنصب سوف يصغر بعد ان يخرج من ذلك المنصب ، ولذلك حينما نحن نطالب ان يشارك الاخوة النواب في هذا الموقع لا حسد للآخرين ولا حباً فيه ولكننا نحب ايضاً ان نقدم الخدمات الى شعبنا الى قواعدنا الى كل من يحبوننا .

وختاماً اقول ...

« والنفس راغبةٌ اذا رغبتها

وان ترد الى قليل تقنـع

والسلام عليكم .

معالي رئيس المجلس : وعليكم السلام ورحمة الله ، الاستاذ مفلح اللوزي .

السيد مفلح اللوزي :

بسم الله الرحمن الرحيم

شكراً معالي الرئيس

معالي الرئيس اخواني النواب هل تقبلون الحديث الجارح تحت هذه القبة قبة البرلمان الاردني المحترم ومن تحدث من الزملاء النائبة او النواب ، عندما يتحدثون يقولون بكلامهم ، اخواني النواب المحترمين لم نقبل التجريح والكلام النابي شخصياً ولا يجوز السكوت عليه من هذا القول ولا بالمنطق ولا المعقول

والمساس والتهجم الذي نسمعه ولا يجوز من حيث القيم والتقدير ان لا نسمع ولا نسمح لمثل هذه الالفاظ والتي حسب المثل والقول الكلام صفة المتكلم وهذا الوصف يجعلنا ان نستنكر الالفاظ غير مقبولة ، اما بالنسبة لشذوذ الكلام الجارح يجب شطبه ونطلب شطبه وشكراً معالي الرئيس .

اصوات : نثني على ذلك .

معالي رئيس المجلس : بالتأكيد انا ما وددت ان اتعرض لهذا الموضوع لولا ذكر الاستاذ مفلح اللوزي ، بالتأكيد نحن لا نقبل اي كلام يخالف النظام الداخلي في مجلس النواب ، وشطب اي كلام يخالف النظام وخاصة ما يخالف المادة المنصوص عليها في النظام الداخلي المادة (٦٢) « لا يجوز مطلقا المساس بكرامة المجلس او رئيسه او الخوض في الشخصيات او اسناد امور شائنة بسوء قصد او ارتكاب اي امر من شأنه ان يخل بالنظام » .

هذه المادة واضح فيها تحديد الكلام وآلية الكلام ، وقد ترك النظام الداخلي لرئيس المجلس الا اذا استفسر العضو المجلس حرية شطب اي كلام يتنافى مع هذه المادة ، وسأقوم بشطب الكلام الذي يتنافى مع هذه المادة .

السيدة توجان فيصل نقطة نظام وارجو ان تتعلق بالنظام .

السيدة توجان فيصل : نقطة النظام انني ذكرت بالاسم واقول ان الكلام النابي معرف فليخرجوا كلمة واحدة خاطئة او نابية ، اما تقييم الكفاءات فقد سبقني زملائي في هذا المجلس وهذه الجلسات والسابقة وفي المجلس السابق الى تقييم اداء ومسوا بما هو نابي الاشخاص تقييم اداء الشخصيات انا ما قمت به بموضوعية وهدوء ، من يريد ان يشطب عليه ان يثبت لي انني قلت كلمة واحدة نابية .

معالي رئيس المجلس : يا سيدة توجان انت طلبتي نقطة نظام لم يذكر احداً اسمك ، انت طلبتي نقطة نظام ، النظام الداخلي موجود والرئاسة تعي ذلك انت اذا لك اعتراض فالاستفتاء يتم من خلال المجلس بدون مناقشة ، سأقوم بشطب كل ما له مساس بالشخصيات العامة وكل ما يخرج عن نطاق الحديث المنصب على بيان الحكومة ، هل يوافق المجلس على ذلك ؟

ارجو عد الاصوات الامانة العامة .

باغلبية واضحة من المجلس الكريم .

ارفع الجلسة الى الساعة الثالثة والنصف حيث سنستمع الى رد الحكومة ثم التصويت على البيان الوزاري وشكراً لكم .

- تم رفع الجلسة للاستراحة ثم يعاد استئناف الجلسة - .

استئناف الجلسة .

معالي رئيس المجلس :

بسم الله الرحمن الرحيم

النصاب قانوني اعلن استئناف الجلسة .

نستمع الآن لرد سيادة رئيس الوزراء على مناقشات السادة النواب سيادة الشريف زيد بن شاكر رئيس الوزراء .

سيادة الشريف زيد بن شاكر رئيس الوزراء :

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي الرئيس

حضرات النواب المحترمين

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ، وبعد

فقد استمعت الحكومة بآذان صاغية وقلوب مفتوحة الى كلمات السادة النواب واقتراحاتهم وتصوراتهم للواقع والمستقبل الذي ندعو الله أن يكون مشرقا ، وان يستمر هذا الوطن الطيب على طريق النماء والتنمية ويعيش الديمقراطية والتعددية واقعا وممارسة ، ويتمتع المواطن بحقوقه وحرياته ويعيش حرا كريما ابيا يعمل لبناء وطنه وامته .

انني باسم الحكومة اتقدم بالشكر لكل من ثمن بيان الحكومة او نقده ، وستكون اراء الجميع رافدا لنا في وضع برنامجنا موضع التنفيذ . كما سيكون المجلس الكريم مساندا لنا في اداء مهمتنا ، ومراقبا لأدائنا في آن معا .

ان هذه الحكومة للوطن كله ، تراه مشهدا واحدا متكاملا غير قابل للتجزئة ، ولا مكان لتفضيل منطقة على اخرى ، وسوف تترجم هذا الفهم عمليا ، وستكون مهمتها انجاز الاولويات من منظور المصلحة الوطنية ، ملتزمة بمعاملة المواطنين دون اي تمييز ، وعلى اساس الكفاءة والاحقية والعدل والنزاهة ، سوف أقوم شخصيا بالتصدي ، وبحزم ، لكل خروج او تجاوز عن هذه المفاهيم ، وعلى كل مستويات القرار في الحكومة ، واثقين من أن مجلسكم الكريم سوف يدعم الحكومة للتصدي لكل صور التمييز والاستثناء والتحيز .

لقد اكد البيان الوزاري وبصورة جلية على فتح كل المجالات الفكرية والثقافية لتعميق هوية الاردن العربية / الاسلامية ، فالدولة الاردنية ، نتاج كفاحي للمشروع النهضوي القومي العربي ، ووريثه ثورة العرب الاولى ، التي قامت من اجل حرية العرب ووحدتهم . وهذه هي المرجعية التاريخية التي نعتز بها ، وهي مظلة الحكومة التي ستعمل من اجلها ومن خلالها لجمع كلمة الامة ، وتحقيق اهدافها .

واستكمالا للمواقف التاريخية الاردنية من القضية الفلسطينية فقد كان من بواكير اعمال هذه الحكومة ، العمل على استكمال ترتيب هذه العلاقة وفق مصلحة الشعبين الشقيقين ، وعلى أساس استعدادنا لان نواصل واجبنا القومي في دعم السلطة الفلسطينية ومساعدتها في بناء مؤسساتها الوطنية .. حيث وقعنا اتفاقات اخوية تكاملية معها في شتى الحقول السياسية والاقتصادية والاجتماعية .

وسوف تعطي الحكومة ، وبتوجيه من جلالة الملك الحسين ، الاهتمام اللازم لدعم الشعب العربي الفلسطيني الصامد تحت الاحتلال بما يعزز تثبيته على ارضه الى ان يتمكن من تحقيق اهدافه في تقرير مصيره على ترابه الوطني واقامة دولته المستقلة .

معالي الرئيس . حضرات النواب المحترمين

اما حول تنسيق العمل بين الوزارات المتصلة بالتعليم والثقافة والشباب والاعلام والارشاد فأن الحكومة سوف تعمل على ان يكون برنامج عمل هذه الوزارات ، برنامج عمل تكاملي ، بحيث توظف امكاناتها ويتم التنسيق بينها وفق رؤية مستمدة من هويتنا ومن اهدافنا الوطنية ، وضمن خطة تضمن الوصول الى آلية للتكامل والتنسيق بينها جميعا .

اما فيما يتصل بالتربية والتعليم فان عملية التغيير في هذا القطاع تحتاج الى مدة حتى تظهر نتائجها بوضوح ، وسوف يستمر السعي لاحداث نقلة نوعية في التعليم من خلال تعميم التعليم الاساسي في جميع التجمعات السكانية، ومن خلال برامج التأهيل والتدريب للمعلمين ، ومن خلال المناهج والكتب المدرسية الجديدة وتحديث الابنية المدرسية .

اما بالنسبة لموضوع التسرب فقد اظهرت الدراسات ان اسبابه متعددة قد تعود الى الحالة الاجتماعية او الاقتصادية او الصحية او المستوى الثقافي للاسرة ، وتبلغ نسبة التسرب في حدها الاعلى (٥ر٥٪) من الملتحقين في كامل المرحلة الاساسية ، بينما بلغت نسبة الالتحاق في الصف الاول الاساسي (٩٧٪) .

تولي الحكومة اهتماما خاصا بالتعليم المهني ، حيث توفر التسهيلات التدريسية في (٢٣٠) موقعا في مختلف محافظات والوية المملكة ، وبفروعه المختلفة الصناعية والزراعية والتجارية والتمريضية والاقتصاد ، وتصل طاقة القبول السنوية في الصف الاول الثانوي المهني الى (١٥) الف طالب وطالبة ، وقد وصلت نسبة الملتحقين في التعليم المهني هذا العام (٣٨٪) من مجموع الطلبة المذكور في المرحلة الثانوية ، و (١٩٪) من الطالبات في نفس المرحلة .

اما في مجال التعليم العالي والجامعات فأن الحكومة ستقوم بمراجعة وافية شاملة لهذا القطاع وسوف تولي دعم الجامعات عناية خاصة ، وتعزز دور جامعة آل البيت للقيام برسالتها على اكمل وجه . أما في مجال انشاء جامعات جديدة فسوف تتم دراسة علمية موضوعية تأخذ بعين الاعتبار حاجات المجتمع الاردني وسوق العمل والتوزيع الجغرافي لاماكن تواجد الجامعات والكليات الجامعية . وسوف تسعى الحكومة لدراسة اوضاع كليات المجتمع الحكومية ، بحيث تصبح مراكز تدريب مهني تساعد على تأهيل الاردنيين وتدريبهم للعمل في القطاعات التي تعتمد على العمالة الاجنبية وخاصة في قطاعات الزراعة والسياحة والفندقة وكذلك صيانة الاجهزة والمعدات الفنية المتطورة. وفي هذا المجال سوف تدرس الحكومة امكانية وضع تصنيف فني لاصحاب هذه المهن يشعرهم بقيمتهم الاجتماعية ودورهم الفعال في تقدم المجتمع وازدهاره .

وكما ورد في البيان الوزاري ، فأن الاعلام ، سوف يكون اعلام الدولة الاردنية ، يعبر عن تعدديتها السياسية ورؤاها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، ويوجه كل نشاطه نحو اهتمامات الشعب الاردني وقضاياه على

اختلافها ، وسوف يكون نافذة للفكر والابداع ويولي الثقافة القومية والاسلامية الاهتمام التي تستحق .

اما في مجال الشباب فان الحكومة تقدر عاليا اهتمام السادة النواب بضرورة رعاية هذا القطاع الكبير من ابناء الوطن ، وتؤكد ما جاء في بيانها حول رعاية الشباب آملة من مجلسكم الموقر اقرار مشروع قانون صندوق دعم الحركة الشبابية ، ليكون رافدا لعمل الحكومة في مجال توفير التمويل اللازم لهذا القطاع الكبير والمهم .

كما نأمل من المؤسسات والهيئات الاهلية والقطاع الخاص ان يكون لها دور ملموس في هذا الشأن .

اما في مجال تحديث القوانين والانظمة وتعديلها او تقديم قوانين وانظمة جديدة ، خاصة ذات الصلة بالحريات العامة والقضايا الاقتصادية والمالية والادارية ، فأن حكومتي ملتزمة بتقديم ما اشار اليه البيان الوزاري منها الى مجلسكم الكريم باسرع وقت ممكن ، وبصورة تجعلها مواكبة للتطور الديمقراطي والاقتصادي والاصلاح الاداري ، وفي طليعتها قانون الانتخاب لمجلس النواب ، وقانون مركز دراسات الحرية والديمقراطية وحقوق الانسان .

وفيما يتعلق بالاصلاح الاداري ستقوم الحكومة بترجمة ما ورد في بيانها حول الاصلاح الاداري والتنمية الادارية الى خطط عملية وواقعية تبدأ عند التعيين ، وتستمر خلال سنوات الخدمة ، بما في ذلك تطوير التشريعات، وضبط الاجراءات ، وتدريب الموظفين ، ومتابعة ادائهم وتقييمهم ، وقد بدأت لجان متخصصة بالفعل بدراسة ضبط اسس التعيينات، بما في ذلك موظفو الفئات العليا توخيا للعدالة في التعيين ، وتطوير تشريعات الخدمة المدنية ومراعاة حسن تطبيقها ، واعادة النظر في قانون معهد الادارة العامة بما يساعد على تنمية المصادر البشرية على اسس من الشمولية والاستمرارية .

اما فيما يتصل بالرقابة الادارية والمالية فستضع الحكومة الخطط والبرامج العملية والآلية المناسبة لتفعيل دور كل من ديوان المحاسبة وديوان الرقابة والتفتيش الاداري خاصة في مجال الرقابة المسبقة . كما سيمتد عمل هذين الجهازين الهامين الى ابراز الجهود الايجابية والبناءة في مجالي المحافظة على اسس العدالة والنزاهة ، والمحافظة على المال العام، وتعزيز هذه الجهود ومكافأة القائمين عليها .

معالي الرئيس

حضرات النواب المحترمين

اما بالنسبة للبرنامج الوطني للتصحيح الاقتصادي فإن الحكومة ترى بأن تحقيق نمو اقتصادي متواصل مع المحافظة على الاستقرار النقدي والمالي ، وسعر صرف الدينار الاردني وتحقيق الاستقرار النسبي في مستوى الاسعار ، يتطلب اعتماد برنامج اقتصادي وطني عام يأخذ بعين الاعتبار مصالح جميع فئات المجتمع.

ولا بد من التأكيد في هذا المجال بأن ذوي الدخل المحدود هم اكثر الجهات تضررا اذا ما تعرض الاقتصاد الوطني للتضخم او تعرض سعر صرف الدينار لتذبذبات حادة ، ومن هنا فانهم سيستفيدون استفادة حقيقية من المحافظة على الاستقرار النقدي والمالي وسعر الصرف ومستوى الاسعار وهي من الامور الرئيسية التي يستهدف البرنامج تحقيقها .

وتؤكد الحكومة بهذا الصدد التزامها الواضح بتحقيق الامن الاجتماعي وتطوير مظلة الحماية الاجتماعية ، وستستمر في دعم المواد التموينية الاساسية ودعم صندوق المعونة الوطنية وصندوق التنمية والتشغيل ، وتفعيل مؤسسات العون الاجتماعي .

وستسعى الحكومة الى تحفيز المبادرات الفردية ، وتشجيع القطاع الخاص ليأخذ دوره الوطني الفاعل في عملية التنمية الاقتصادية معززة العلاقة التكاملية بين القطاعين العام والخاص . وعليه فستسعى الى تطبيق سياسة التخاصية بشكل تدريجي ضمن اولويات وطنية. مع التأكيد على الاستمرار في الاحتفاظ باستثماراتها في الصناعات الاستراتيجية بما في ذلك البوتاس والفوسفات .

اما فيما يتصل بضريبة الدخل فان الحكومة عازمة على وضع مشروع قانون جديد يواكب التطورات الحديثة ، ويتمشى مع متطلبات المرحلة وهو بالتالي لن يفرض اعباء جديدة على المكلفين ولكنه سيأخذ بعين الاعتبار تحقيق المزيد من العدالة الضريبية ضمن اطار يشجع الاستثمار ويحافظ على ايرادات الخزينة .

اما بالنسبة لالتزام الحكومة بعدم فرض ضريبة على الارباح الرأسمالية فانها تعتبر تشجيع الاستثمار الاساس في دفع عملية التنمية المتواصلة والحد من البطالة والفقر ، وهي بالتالي تسعى لايجاد مناخ صالح لذلك . حيث ان عدم فرض الضرائب الرأسمالية ، بالاضافة الى منح حوافز استثمارية مناسبة ومكافأة المدخرين يسهم بشكل فعال في ايجاد هذا المناخ المناسب .

وتوفر المرحلة الحالية فرصا استثمارية كثيرة تتنافس عليها دول المنطقة ، واننا لعلى يقين بأن تعميق المجال الاستثماري في الاردن يجعله جاذبا للاستثمار المحلي والاجنبي وهو امر في غاية الاهمية في هذه المرحلة .

ولا بد من الايضاح في هذا المجال بأن الحكومة تستوفي رسوما وضرائب على عمليات بيع الاراضي والعقار بنسبة (١٠٪) ، كما تخضع هذه العمليات ايضا للضريبة الاضافية والرسوم الجامعية . وقد تجاوزت حصيلة هذه الضرائب والرسوم (٦٠) مليون دينار لعام ١٩٩٤ ، وفرض ضريبة رأسمالية على العقار بالاضافة الى الضرائب والرسوم اعلاه لن يكون له اثر سلبي على المناخ الاستثماري فحسب ، بل سيكون له مردود سلبي على قطاع العقار في الاردن ، وسيؤدي ذلك الى تقليص الايرادات الحكومية منه بسبب تقلص حجم العمليات في هذا القطاع .

اما فيما يتصل باستثمارات المؤسسة الاردنية للاستثمار فقد بلغت استثماراتها الدفترية حوالي (١٩٢) مليون دينار كان عائدها لعام ١٩٩٣ حوالي (١٣٫٦) مليون دينار اي بنسبة (٧٫١٪) . ولا يأخذ ما جاء اعلاه بالاعتبار الارتفاع في قيمة هذه الاستثمارات حيث تقدر قيمتها السوقية حاليا بحوالي (٥٠٠) مليون دينار . وتعمل المؤسسة حاليا بالتعاون مع القطاع الخاص على تنفيذ عدة مشاريع حيوية في المجالات الصناعية والسياحية والتعدين والزراعة .

اما فيما يتصل بالضمان الاجتماعي فقد اكد البيان الوزاري على ان مؤسسة الضمان الاجتماعي تعمل حاليا على دراسة تعديل احكام قانون الضمان الاجتماعي بما يتفق والمستجدات الاقتصادية والاجتماعية ، وان هذه الدراسة تتضمن امكانية اعادة النظر في معادلة التأمين المعمول بها حاليا ، بما في ذلك رفع الحد الادنى لراتب التقاعد والاعتلال وامكانية توفير التأمين الصحي للمتقاعدين الذين لا يستفيدون من التأمينات الصحية المدنية والعسكرية .

كما ان مؤسسة الضمان الاجتماعي تستثمر فوائضها المالية وفق استراتيجية وسياسات تأخذ بالاعتبار الاسهام في التنمية الاقتصادية والمشاركة مع القطاع الخاص في انشاء الشركات والمشاريع ، وتنويع استثماراتها لتشمل مختلف القطاعات الاقتصادية من صناعة وزراعة وخدمات اسكانية وسياحية ومصرفية ، وذلك بغية تحقيق عوائد تسهم في تمكين المؤسسة من الوفاء بالتزاماتها تجاه المشتركين بالضمان والذين يعدون بمئات الآلاف من المواطنين ، ومن خلال ذلك خلق فرص عمل لعمالنا وزيادة الانتاج في آن معا .

اما فيما يتصل بارتفاع مستوى الاسعار فان الرقم القياسي لتكاليف المعيشة يدل على ان نسبة الزيادة في تكاليف المعيشة للعام الماضي لا تتجاوز ال (٥٪) ، وتعي الحكومة بان الارتفاع في هذا الرقم قد تسارع في الربع الاخير من عام ١٩٩٤ ، كما ان الارتفاع في اسعار المواد الغذائية تجاوز الارتفاع العام في مستوى الاسعار. وتؤكد الحكومة بانها ستعمل في كافة الاتجاهات لحماية المستهلك من الاستغلال والغش والاحتكار ، ولن تتوانى عن اتخاذ اشد العقوبات بحق المخالفين .

معالي الرئيس

حضرات النواب المحترمين

لقد تطرق العديد من السادة النواب الى ظاهرتي البطالة والفقر طالبين اتخاذ الاجراءات الجادة للحد من هاتين الظاهرتين وآثارهما .

ان الحكومة تشارك المجلس الكريم الرأي في ايلاء معالجة هاتين الظاهرتين اهمية خاصة ؛ وقد اكد البيان الوزاري على معالجة هذا الامر وذلك باعتماد حزمة من الاجراءات تتمثل بما يلي :-

١ - تشجيع الاستثمار وايجاد البيئة الاستثمارية المناسبة ، وتفعيل دور

القطاع الخاص في عملية التنمية الشاملة ، وتطوير التشريعات وتحديثها .

٢ - السعي لايجاد الانسجام والتوافق بين مخرجات التعليم وحاجات التنمية .

٣ - ايلاء التدريب والتأهيل المهني ما يستحق من العناية والاهتمام وتوسيع برامجه ليشمل جميع التخصصات الفنية مع زيادة عدد المراكز وتعميمها على مختلف المناطق بهدف زيادة اعداد المستفيدين من هذه الخدمات الى ما يزيد على (٢٥) الف متدرب .

٤ - تنظيم سوق العمل بما في ذلك العمالة الوافدة لاتاحة الفرصة امام العاملين الاردنيين والحد من منافسة الوافدين لهم .

٥ - اتخاذ الاجراءات التي تساهم في تهيئة الفرص للعمالة الاردنية للحصول على اعمال في الخارج .

٦ - الاسراع في تنفيذ المشاريع الرأسمالية الحكومية المكثفة للعمالة .

٧ - التأكيد على دعم الحكومة للمشاريع الصغيرة الاسرية المدرة للدخل .

٨ - تفعيل دور مؤسسات العون الحكومية وخاصة صندوق المعونة الوطنية وصندوق التنمية والتشغيل لتوسيع قاعدة المستفيدين من خدماتهما وتعميمها .

٩ - تنشيط دور مؤسسات العون الاجتماعي الاهلية التطوعية والتنسيق بينها بما يحقق المزيد من العدالة الاجتماعية وايصال العون الى مستحقيه في مختلف ارجاء المملكة .

وفي مجال التنمية الاجتماعية فأن حكومتي وبالاضافة الى ما ورد في البيان الوزاري وعلى ضوء ملاحظات السادة النواب ، فأنها ستستمر في برنامج تدريب الاخصائيين الاجتماعيين حديثي التخرج ، وتنفيذ برنامج التشغيل المدعوم وتحقيق نقله نوعية في مجال التشريعات الاجتماعية بما يضمن دعم القطاع التطوعي والاستمرار بتفعيل دور المرأة اعترافا بدورها في عمليات التنمية الشاملة والمتكاملة والدائمة .

وتولي الحكومة موضوع التأمين الصحي جل اهتمامها للحفاظ على سلامة المواطن في مختلف ارجاء المملكة وقد اتمت اعداد مشروع قانون التأمين الصحي الشامل ، والذي سيدرسه المجلس الصحي العالي ليأخذ مساره الدستوري بعد ذلك . علما بأن الحكومة توفر حاليا التأمين الصحي الشامل لجميع الفئات الفقيرة من خلال صرف بطاقة التأمين الصحي المجاني لجميع المستفيدين من صندوق المعونة الوطنية ، هذا بالاضافة الى التأمين الصحي لجميع الموظفين مدنيين وعسكريين ومتقاعدين الذين يعيلون ما يزيد على (٧٠٪) من سكان المملكة، كما يستفيد من التأمين الصحي جميع موظفي الشركات المساهمة الكبرى وقطاع البنوك ومنتسبو النقابات العمالية من خلال التأمين الذي توفره هذه الجهات . هذا وقد اكد البيان

الوزاري على ان مؤسسة الضمان الاجتماعي تقوم بدراسة امكانية اعادة النظر في المعادلة التأمينية المعمول بها حاليا لتغطية الذين لا يستفيدون من مظلة التأمين الصحي المبينة اعلاه .

اما فيما يتصل بمستشفى الامير حمزة ، فقد بدأت وزارة الصحة اتصالاتها مع المكاتب الهندسية الاستشارية لاعادة النظر بالمخططات التي وضعت سابقا ، وتأمل الحكومة من ان تتمكن من انجاز هذا المشروع الوطني .

وستولي الحكومة كل عناية لما ورد في ملاحظات السادة النواب حول الخدمات الصحية في المناطق المختلفة .

وستواصل حكومتي الاهتمام بالقطاع الزراعي ، وتحسين وضع المدخلات الزراعية وتوفيرها من حيث النوعية والاسعار من اجل تحسين الانتاج الزراعي لتمكينه من تغطية احتياجاتنا الوطنية من الغذاء ومن المنافسة في الاسواق الخارجية . وسوف تقوم الحكومة باعادة دراسة واقع الحلقات التسويقية ليعود الخير على المزارع والمستهلك على حد سواء ، وسوف تبحث الحكومة عن اسواق خارجية ، وستضع الانتاج الزراعي في قائمة اولوياتنا عند ابرام البروتوكولات الاقتصادية مع الاقطار العربية والاجنبية .

اننا نرى ان المنظمة التعاونية يجب ان تكون مؤسسة اهلية تمثل الجمعيات التعاونية تعلي مختلف نشاطاتها . وان تكون قيادتها منتخبة ممثلة لتلك الجمعيات ، وسيقتصر دور الحكومة على تسجيل الجمعيات التعاونية ومراقبة ادائها .

وحول التصدي لشح المياه ستولي حكومتي برنامج وزارة المياه والري لانشاء السدود والحفائر كل الاهتمام والدعم ، حيث ستباشر العمل قريبا في تكملة انجاز شبكة واسعة من السدود الصحراوية بالتعاون مع القوات المسلحة بالاضافة الى سدود منطقة الاغوار الجنوبية ، سد التنور والوالة والموجب وسدود منطقة الاغوار الشمالية على نهر اليرموك والاردن .

معالي الرئيس

حضرات النواب المحترمين

ارجو ان لا يظن احد اننا عاجزون عن الرد على التجريح الشخصي ، ولكنه شرف المسؤولية والمواطنة ، واحترام مجلس النواب ، ورعاية الديموقراطية ، وحماية حرية الرأي ، وفوق كل ذلك الخلق الذي تربينا عليه أن يعف لساننا عن رد الاساءة بمثلها . انه خلق الاسلام الذي تربينا عليه ، فلنتق الله جميعا في هذا الوطن وهذا الشعب الذي لا يستحق منا التجريح وتزوير الحقائق وتشويه صورة الوطن في كل المحافل .

معالي الرئيس

حضرات النواب المحترمين

ان الحكومة اذ تعرب عن تقديرها لما جاء في كلمات الاخوة النواب ، من آراء وملاحظات أثرت الحوار حول البيان الوزاري

لتؤكد عزمها على النهوض بما اسند اليها من مسؤوليات ، وحرصها على التعاون الكامل مع مجلسكم الكريم في هذه المرحلة التي تتشكل فيها قوى التغيير وتتضامن لاستكمال بناء دولة القانون والمؤسسات ، وتعزيز روح العمل الجماعي في الوطن كله .

وانني اذ اعرب عن الاعتزاز بما ساد اجواء الحوار من روح التعاون ، والحرص على مصلحة الوطن ، واغناء المسيرة الديموقراطية بالاراء والافكار ، لاسأل الله العلي القدير ان يوفقنا جميعا لما فيه خير الوطن والامة في ظل صاحب الجلالة الهاشمية الملك الحسين المفدى، حفظه الله ورعاه .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

معالي رئيس المجلس : وعليكم السلام ، السادة الزملاء الافاضل بعد ان استمعنا على مدار اليومين امس وهذا اليوم لكلمات السادة النواب المتعلقة بمناقشة البيان الوزاري وبعد ان استمعنا الى رد الحكومة على كلمات اعضاء المجلس فأننا الآن سنبدأ عملية التصويت على الثقة .

ارجو ان اكرر الى ضيوفنا في الشرفة بأن النظام الداخلي لمجلس النواب لا يسمح بالتعليق بالسلب والايجاب على كل ما يجري تحت هذه القبة ارجو من النظاره في الشرفات الالتزام بذلك ، وسنداً للمادة (٤٧/أ) من النظام الداخلي فانه يجب ان تعطى الاصوات اصوات اعضاء مجلس النواب بالمناداة على الاعضاء بأسمائهم راجياً من الزملاء الاكارم عند سماع اسمائهم ان ينتظروا ضابط الصوت الى ان يحول الصوت الى الميكروفونات لكي تكون ارائهم واضحة .

عطوفة الامين العام ارجو تلاوة الاسماء حسب الجدول بالترتيب .

السيد الامين العام :

بسم الله الرحمن الرحيم

سعادة السيد عبد العزيز جبر .

السيد عبد العزيز جبر : احجب الثقة .

السيد الامين العام : سعادة المهندس حماد ابو جاموس .

السيد حماد ابو جاموس : اللهم اجعلها فاتحة خير ثقة .

السيد الامين العام : سعادة الدكتور ذيب عبدالله خطاب .

الدكتور ذيب عبدالله خطاب : احجب الثقة .

السيد الامين العام : سعادة الشيخ عبد المنعم ابو زنط .

السيد عبدالمنعم ابو زنط : احجب الثقة حتى نحكم بالاسلام .

السيد الامين العام : سعادة السيد حمزه منصور .

السيد حمزة منصور : احجب الثقة .

السيد الامين العام : معالي السيد محمد الذويب .

السيد محمد الذويب : امنح الثقة .

السيد الامين العام : سماحة الدكتور ابراهيم زيد الكيلاني .

الدكتور ابراهيم زيد الكيلاني : احجب الثقة .

السيد الامين العام : دولة السيد طاهر المصري .

دولة السيد طاهر المصري : ثقة .

السيد الامين العام : معالي السيد علي ابو الراغب .

السيد علي ابو الراغب : امنح الثقة .

السيد الامين العام : سعادة السيدة توجان فيصل كوجك .

السيدة توجان فيصل : احجب الثقة .

السيد الامين العام : سعادة السيد خليل حدادين .

السيد خليل حدادين : احجب الثقة .

السيد الامين العام : سعادة السيد انور الحديد .

السيد انور الحديد : امنح الثقة .

السيد الامين العام : السيد محمد الحنيطي .

السيد محمد الحنيطي : امنح الثقة .

السيد الامين العام : سعادة الدكتور همام سعيد .

الدكتور همام سعيد : احجب الثقة .

السيد الامين العام : سعادة السيد خالد عبد النبي العجارمة .

السيد خالد عبد النبي : امنح الثقة .

السيد الامين العام : سعادة المهندس عبد موسى النهار .

السيد عبد موسى النهار : امنح الثقة .

السيد الامين العام : سعادة السيد مفلح اللوزي .

السيد مفلح اللوزي : ثقة مباركة .

السيد الامين العام : سعادة المهندس منير صوبر .

السيد منير صوبر : ثقة .

السيد الامين العام : سعادة الدكتور عبد الحافظ الشخانبه .

معالي رئيس المجلس : الدكتور عبد الحافظ الشخانبه ، غائب .

السيد الامين العام : سعادة الدكتور عبد المجيد الاقطش .

الدكتور عبدالمجيد الاقطش : ثقة تربيع يا سيدي .

السيد الامين العام : سعادة السيد سميح الفرح .

السيد سميح الفرح : ثقة ثقة .

السيد الامين العام : سعادة الدكتور احمد الكوفحي .

الدكتور احمد الكوفحي : احجب

الثقة .

السيد الامين العام : معالي الدكتور عبدالمجيد العزام .

الدكتور عبدالمجيد العزام : امنح الثقة .

السيد الامين العام : سعادة السيد صالح شعواطه .

السيد صالح شعواطه : ثقة .

السيد الامين العام : معالي السيد عبدالرؤوف الروابده .

السيد عبد الرؤوف الروابده : ثقة .

السيد الامين العام : معالي الدكتور عارف البطاينة .

الدكتور عارف البطاينة : امنح الثقة .

السيد الامين العام : معالي الدكتور صالح ارشيدات .

الدكتور صالح ارشيدات : ثقة .

السيد الامين العام : معالي الدكتور عبدالرزاق طبيشات .

الدكتور عبدالرزاق طبيشات : ثقة .

السيد الامين العام : سعادة السيد عبدالرحيم العكور .

السيد عبد الرحيم عكور : احجب الثقة .

السيد الامين العام : معالي الدكتور نادر ابو الشعر .

الدكتور نادر ابو الشعر : ثقة .

السيد الامين العام : سعادة السيد مفلح الرحيمي .

السيد مفلح الرحيمي : ثقة .

السيد الامين العام : سعادة السيد سليمان سلامه السعد .

السيد سليمان السعد : احجب الثقة .

السيد الامين العام : الدكتور احمد القضاه .

الدكتور احمد القضاه : الثقة المطلقة لسيادة الشريف .

السيد الامين العام : سعادة السيد ضيف الله المومني .

السيد ضيف الله المومني : احجب الثقة .

السيد الامين العام : سعادة الدكتور فرح الربضي .

معالي رئيس المجلس : غائب .

السيد الامين العام : سعادة السيد فواز الزعبي .

السيد فواز الزعبي : امنح الثقة وكل الثقة لسيادة الشريف زيد بن شاكر وحكومته الرشيدة .

السيد الامين العام : سعادة السيد طلال عبيدات .

السيد طلال عبيدات : احجب الثقة .

السيد الامين العام : سعادة السيد

ابراهيم سماره .

السيد ابراهيم سماره : ثقة معطرة .

السيد الامين العام : سعادة السيد حاتم الغزاوي .

السيد حاتم الغزاوي : امنح الثقة .

السيد الامين العام : معالي السيد نادر الظهيرات .

السيد نادر الظهيرات : ثقة .

السيد الامين العام : سعادة السيد علي الشطي .

السيد علي الشطي : امنح الثقة .

السيد الامين العام : سعادة الدكتور محمد عويضه .

الدكتور محمد عويضه : احجب الثقة .

السيد الامين العام : سعادة الدكتور مصطفى شنيكات .

الدكتور مصطفى شنيكات : احجب الثقة .

السيد الامين العام : سعادة السيد ابراهيم شحدة زيادة .

معالي رئيس المجلس : غائب .

السيد الامين العام : معالي الدكتور هاشم الدباس .

الدكتور هاشم الدباس : ثقة .

السيد الامين العام : معالي الدكتور عبدالله النسور .

الدكتور عبدالله النسور : ثقة .

السيد الامين العام : معالي المهندس سمير قعوار .

امنح الثقة امنح الثقة

السيد الامين العام : سعادة الدكتور فوزي الطعيمة .

الدكتور فوزي الطعيمة : ثقة .

السيد الامين العام : سعادة المهندس عبدالهادي المجالي .

السيد عبدالهادي المجالي : امنح الثقة .

السيد الامين العام : سعادة السيد محمود الهويمل .

السيد محمود الهويمل : ثقة .

السيد الامين العام : معالي المهندس منصور بن طريف .

السيد منصور بن طريف : ثقة .

السيد الامين العام : سعادة السيد احمد الكساسبة .

السيد احمد الكساسبة : احجب الثقة .

السيد الامين العام : سعادة السيد جميل الحشوش .

السيد جميل الحشوش : ثقة .

السيد الامين العام : معالي المهندس سمير حباشنه .

السيد سمير حباشنه : ثقة .

السيد الامين العام : معالي السيد جمال الصرايرة .

السيد جمال الصرايرة : ثقـة .

السيد الامين العام : سعادة الدكتور نزيه عمارين .

الدكتور نزيه عمارين : امنح الثقة .

السيد الامين العام : سعادة الدكتور هاني حجازين .

الدكتور هاني حجازين : امنح الثقة .

السيد الامين العام : معالي الدكتور عوض خليفات .

الدكتور عوض خليفات : ثقة .

السيد الامين العام : معالي السيد عبدالكريم الكباريتي .

السيد عبدالكريم الكباريتي : كل الثقـة .

السيد الامين العام : معالي السيد توفيق كريشان .

السيد توفيق كريشان : امنح الثقة .

السيد الامين العام : معالي السيد طه الهباهبه .

السيد طه الهباهبه : كل الثقة .

السيد الامين العام : سعادة السيد بدر الرياطي .

السيد بدر الرياطي : احجب الثقة .

السيد الامين العام : سعادة الدكتور بسام العموش .

الدكتور بسام العموش : احجـب الثقة .

السيد الامين العام : سعادة الدكتور محمد الحاج .

الدكتور محمد الحاج : احجب الثقة .

السيد الامين العام : سعادة الشيخ ذيب انيس .

السيد ذيب انيس : احجب الثقة .

السيد الامين العام : سعادة السيد فياض جرار .

السيد فياض جرار : ثقة .

السيد الامين العام : سماحة الشيخ عبدالباقي جمو .

السيد عبدالباقي جمو : ثقـة .

السيد الامين العام : سعادة السيد بسام حدادين .

السيد بسام حدادين : احجب الثقة .

السيد الامين العام : معالي السيد عبدالكريم الدغمي .

السيد عبدالكريم الدغمي : ثقـة .

السيد الامين العام : سعادة السيد عبدالله اخو ارشيده .

السيد عبدالله اخو ارشيده : اكرر منح الثقة .

السيد الامين العام : معالي الدكتور محمد ابو عليم .

الدكتور محمد ابو عليم : ثقة .

السيد الامين العام : سعادة السيد محمد داودية .

السيد محمد داودية : امنح الثقة .

السيد الامين العام : معالي الدكتور عبدالله العكايلة .

الدكتور عبدالله العكايلة : احجب الثقة .

السيد الامين العام : معالي الدكتور راتب السعود .

الدكتور راتب السعود : ثقات .

السيد الامين العام : سعادة السيد نواف القاضي .

السيد نواف القاضي : امنح الثقة .

السيد الامين العام : معالي السيد جمال الخريشا .

السيد جمال الخريشا : ثقة .

السيد الامين العام : معالي الدكتور محمد عضوب الزبن .

الدكتور محمد عضوب الزبن : لرفيق درب الحسين كل الثقة .

السيد الامين العام : سعادة السيد سالم الزوايدة .

السيد سالم الزوايدة : ثقة وكل الثقة .

السيد الامين العام : واخيرا سعادة السيد محمد عوده المجادات .

السيد محمد عودة المجادات : وليس اخراً ثقـة .

معالي رئيس المجلس : زملائي الافاضل، الدكتور عبد الحافظ الشخانبه وصل متأخراً بعد تلاوة اسمه الدكتور الشخانبه .

الدكتور عبد الحافظ الشخانبه : امتنع .

معالي رئيس المجلس : عد الاصوات السيد الامين العام زملائي الافاضل السادة نتيجة الاقتراع .

النتيجة لتصويت السادة الزملاء على الثقة نالت الحكومة النتيجة التالية :-

ثقة ٥٤ زميل من الزملاء الذين اقترعوا

امتناع ١

حجب ٢٢

غياب ٢

وبهذه النتيجة يكون مجلسكم الكريم قد منح ثقته لحكومة الشريف زيد بن شاكر وبهذه المناسبة اسمحوا لي ان اتقدم بالتهنئة لسيادة رئيس الوزراء على ثقتكم متمنياً له ولفريقه الوزاري كل التوفيق في ادارة الدفة لما فيه خير هذا الوطن وامن ونماء واملاً ان يكون التعاون بين السلطتين التشريعية والتنفيذية هدفاً لهذه الحكومة على ارضية من الاحترام المتبادل واستقلال السلطات وترسيخاً للديمقراطية والشورى التي كانت احد اهم محاور